الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة

الجلسة العامة ٧

الأربعاء، ٢٣ آذار/مارس ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد ..... (ملديف)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مانالو (الفلبين).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعلن استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة.

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت، في الفقرة ١٦ من قرارها دإط-١١/١،

”أن ترفع مؤقتا الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة وأن تأذن لرئيس الجمعية العامة باستئناف جلساتها بناء على طلب الدول الأعضاء“.

أود أن أوجه انتباه الوفود إلى الوثيقة A/ES-11/PV.4، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢١ آذار/مارس ٢٠٢٢ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثلين الدائمين لإستونيا، إكوادور، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، أوكرانيا، إيطاليا، بنما، بولندا، تركيا، جمهورية كوريا، جورجيا، غواتيمالا، فرنسا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، لاتفيا، ليتوانيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان لدى الأمم المتحدة، تطلب أن تُستأنَف الدورةُ الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة.

وأعتزم إدارة أعمال هذه الجلسة وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة والممارسات السابقة لدوراتها الاستثنائية الطارئة.

البند ٥ من جدول الأعمال (*تابع*)

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

مشروعا القرارين (A/ES 11/L.2 و A/ES 11/L.3)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تنص المادة ٩١ من النظام الداخلي للجمعية العامة على ما يلي:

”إذا قُدم اقتراحان أو أكثر في مسألة واحدة، يجري التصويت على الاقتراحات حسب ترتيب تقديمها، ما لم تُقرر

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الجمعية العامة غير ذلك. وللجمعية العامة، بعد التصويت على أي اقتراح منها، أن تُقرر ما إذا كانت ستصوت على الاقتراح الذي يليه في الترتيب.“

ولذلك، ستنظر الجمعية العامة في مشاريع القرارات حسب ترتيب تقديمها. ويعني ذلك أنه سينظر أولا في مشروع القرار الذي قدم أولا، والوارد في الوثيقة A/ES-11/L.2.

أدلي الآن بالبيان التالي باسم رئيس الجمعية العامة.

”لقد تدهورت الحالة الأمنية في أوكرانيا بسرعة منذ أن شنت روسيا هجومها العسكري في ٢٤ شباط/فبراير. وتصاعد العنف المسلح في مناطق مختلفة من أوكرانيا، بما في ذلك العاصمة كييف. وقد أدى التصعيد العسكري المكثف واتساع نطاق النزاع بسرعة في جميع أنحاء البلد إلى خسائر كبيرة في الأرواح والإصابات والبؤس، فضلا عن التنقل الجماعي للسكان المدنيين وتشريدهم في جميع أنحاء البلد وإلى جيرانه. كما ألحق دمارا وأضرارا جسيمة بالبنية التحتية المدنية والمساكن.

”ووفقا لبيانات الأمم المتحدة، فر حوالي ٣,٥٦ ملايين شخص من أوكرانيا ونزح ٦,٥ ملايين شخص داخل البلد منذ ٢٤ شباط/فبراير. وبعبارة أخرى، فإن حوالي واحد من كل أربعة من أصل ٤٤ مليون شخص في أوكرانيا إما فروا من البلد أو أصبحوا مشردين داخليا منذ بدء الحرب. وتتعرض الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والتدفئة والخدمات الصحية والاجتماعية الطارئة لضغوط شديدة. ولا يزال انعدام الأمن المتزايد والحيز الإنساني المتقلص يحدان من إمكانية حصول الناس على الرعاية الصحية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه المشاكل إلى تفاقم وزيادة الاحتياجات الإنسانية بين ملايين الأوكرانيين وغيرهم من أفراد المجتمع.

”إن الأشخاص المتنقلين معرضون بشدة للعديد من المخاطر المحتملة على الصحة والحماية، في حين أن القدرات المحلية للمجتمعات المضيفة، التي تستقبل أعدادا متزايدة من المشردين، قد استنزفت بالفعل إلى أقصى حدودها. وتتمثل حاجة الساعة في ضمان وصول المساعدة الإنسانية الآمن ومن دون عوائق إلى المحتاجين إليها في أوكرانيا، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنون والمعوقون، وتيسير وصول العاملين في المجال الإنساني. وأكرر مرة أخرى دعوتي لجميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني“.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا لعرض مشروع القرار A/ES-11/L.2.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل شهر، في ٢٣ شباط/فبراير، عقدت الجمعية العامة مناقشة بشأن الحالة في الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا (انظر A/76/PV.58 و A/76/PV.59)، قبل ساعات قليلة من بدء روسيا حربها غير المبررة ومن دون سابق استفزاز على بلدي. وكما قال السيد دميترو كوليبا، وزير خارجية أوكرانيا، من على هذا المنبر في تلك الجلسة،

”إننا بحاجة إلى إجراءات سريعة وملموسة وحازمة – نوع جديد من الإجراءات من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يتناسب مع مستوى التهديد الذي لا يواجه أوكرانيا فحسب، بل يواجهنا جميعا بسبب المسار العدواني لروسيا... إننا نشهد منعطفا حاسما في تاريخ العالم، وستحدد أعمالنا اليوم معالم هذا المنعطف لعقود قادمة“. (A/76/PV.58)

وغدا تاريخ رمزي آخر. فسيصادف مرور شهر على تقسيم حياة الملايين من الأوكرانيين إلى قسمين. أحدهما الماضي – السلمي المليء بالفرح والخطط الإيجابية – والآخر الحاضر، مع الحرب والمعاناة والموت والدمار. لقد فقد الآلاف من الأوكرانيين أرواحهم خلال الشهر الماضي – صغارا وكبارا، نساء ورجالا، مدنيين وعسكريين. ماتوا لأن روسيا قررت مهاجمة أوكرانيا، ومهاجمة السلام، ومهاجمتنا جميعا. وكل يوم من أيام الحرب الروسية ضد أوكرانيا يزيد من تفاقم الوضع الإنساني، الذي يلاقي بالفعل عتبة الكارثة

الإنسانية. الناس يتضورون جوعا حتى الموت في المناطق المحتلة والمحاصرة. ويتعرض الأشخاص الذين يحاولون الفرار من المناطق المتأثرة بالنزاع للقتل. وأدى القصف والضربات الجوية إلى تدمير المدن بالكامل. وجيراننا، باستيعابهم لملايين اللاجئين الأوكرانيين، مجهدون إلى أقصى حدودهم.

وقد دفعت تلك التطورات مجموعة عبر إقليمية مؤلفة من عشرين دولة، تمثل كل منطقة، إلى العمل معا بشأن مشروع القرار A/ES-11/L.2، المعنون "العواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا". وأود أن أكرر أن المجموعة تتألف من عشرين دولة، تمثل كل منطقة. ونص مشروع القرار نتيجة جهد جماعي ومستنير. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكري الخاص لفرنسا والمكسيك على قيادتهما المتفانية خلال الأيام الطويلة من المشاورات.

وإذ يشير مشروع القرار A/ES-11/L.2 بوضوح إلى السبب الجذري للكارثة الإنسانية، فإنه نص عملي المنحى ينصب تركيزه الرئيسي على الحاجة الملحة لتخفيف المعاناة الإنسانية على الأرض. وهو يطالب الاتحاد الروسي بالوقف الفوري للأعمال القتالية، ولا سيما أي هجمات ضد المدنيين والأعيان المدنية؛ وحماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والطبي والصحفيون والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة والرعايا الأجانب، ولا سيما الطلاب؛ والمرور الآمن ومن دون عوائق لجميع المدنيين الفارين من النزاع المسلح والعنف؛ وإنهاء حصار المدن في أوكرانيا، وخاصة ماريوبول؛ واحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين. والقصد من المبادرين وغيرهم من مقدمي مشروع القرار هو ضمان ترجمة أقواله إلى إجراءات سريعة على الأرض، الأمر الذي سيكون حاسما لمنع حدوث أثر غير مباشر على العالم بأسره. ولذلك السبب يشير النص كذلك إلى أثر النزاع على الأمن الغذائي على الصعيد العالمي، ولا سيما في أقل البلدان نموا، وكذلك على أمن الطاقة.

إننا نطلب من جميع الذين يقفون ضد الحرب أن يصوتوا معنا مؤيدين لمشروع القرار A/ES-11/L.2، "العواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا". فهو سيبعث برسالة قوية تهدف إلى المساهمة في تحقيق تقدم كبير في العمل الإنساني في الميدان وجعل المعتدي يوقف حربه غير المبررة. ويشجعنا العدد المتزايد من البلدان التي انضمت إلى مقدمي مشروع القرار، ومن ثم فهي تؤيد بحزم هذا النص العابر للأقاليم حقا الذي يتيح للجمعية العامة الفرصة للتكلم بالصوت القوي الذي تمس الحاجة إليه لإعطاء السلام فرصة.

وأود أن أسأل الجميع هنا عن عدد المرات التي شعرنا فيها بجو من اللامبالاة في هذه القاعة – وأن عملنا في أحسن الأحوال لم يكن ضروريا، وأن البقاء في ما يسمى بالجانب الآمن هو الخيار الأفضل، وأن هناك آخرين سيتصرفون ويعالجون مسألة ما. إن ذلك، في الأساس، تشتيت المسؤولية – فكلما زاد عدد المتفرجين، قلت المسؤولية الشخصية التي سيشعر بها الأفراد تجاه اتخاذ إجراء. إنه تأثير المتفرج، أو لامبالاة المتفرج، وهو جزء من نظرية في علم النفس الاجتماعي تؤكد أن الأفراد قد لا يقدمون المساعدة لضحية إن وجدوا آخرين غيرهم في المكان، مثلما يكون الحال في شارع مزدحم في مدينة كبرى.

ولكن اسمحوا لي أن أذكر الجميع بأن الجمعية العامة لا ينبغي أن تحكمها سيكولوجية عنف الشوارع. ففي نهاية المطاف، نحن هنا كأمم متحدة. ولهذا، فإن ما يقرب من ١٠٠ دولة شاركت في تقديم مشروع القرار بالفعل حتى صباح اليوم. نحن لسنا أمما متفرجة تتنصل من المسؤولية. نحن لا نستهين بالقتل. نحن لا نجعل هوية القاتل من المحرمات بإبقائها مجهولة. نحن لا نقع ضحية لمتلازمة ستوكهولم فنجلس نرتشف القهوة مع جلاد متسلسل في صالة المندوبين أو مقهى فيينا – أم نحن كذلك؟ وأرجو من الأعضاء أن يفكروا في الأمر مليا عند التصويت خلال هذه الدورة الاستثنائية الطارئة. وأدعو جميع الدول الأعضاء المسؤولة إلى تأييد مشروع القرار A/ES-11/L.2.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا.

السيد سكوغ (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن شكري للرئيس على موافقته على استئناف هذه الدورة الاستثنائية الطارئة، ولكم، سيدي، على الرسالة التي نقلتموها عنه هذا الصباح.

أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للعضوية، مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة آيسلندا وليختنشتاين والنرويج، الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا وموناكو وسان مارينو وأندورا.

حتى هذه اللحظة، ظل سكان ماريوبول تحت الحصار لمدة ٢٤ يوما متتاليا. ويجري قصفهم ليلا ونهارا. وقد سوي ما يقرب من ٩٠ في المائة من المناطق السكنية في المدينة بالأرض. والحالة الإنسانية كارثية. وروسيا تعيق إيصال المساعدات الإنسانية وإجلاء السكان المدنيين إلى أجزاء أخرى من أوكرانيا. ومن المفجع أن نرى كارثة إنسانية أخرى تتكشف أمام أعيننا، لتضاف إلى الحالات الإنسانية الرهيبة التي حددتها الأمم المتحدة في أفغانستان وسوريا واليمن وإثيوبيا والسودان، ناهيك عن أجزاء أخرى من العالم. وبدلا من الانضمام إلى الجهود الدولية لتضميد الجراح القائمة، تفتح روسيا جروحا جديدة.

نشهد كل يوم تقريبا هجمات روسية على السكان المدنيين والبنية التحتية في أوكرانيا. وسمعنا عن الهجمات على الأشخاص الذين تم إجلاؤهم هربا من المدن المحاصرة وقصف الأبرياء الذين يصطفون في طوابير لشراء الخبز. وشهدنا قصف أكثر من ٥٠٠ مدرسة، وما لا يقل عن ٥٢ مستشفى، وأكثر من ٥٠٠ ١ مبنى سكني، ومسرحا في ماريوبول كان يأوي المدنيين، بمن فيهم العديد من الأطفال. وتلقينا بلاغات عن استخدام ذخائر عنقودية في مناطق مأهولة بالسكان. وفي أقل من شهر، فر ١٠ ملايين شخص من منازلهم. ويحتاج أكثر من ١٢ مليون شخص إلى مساعدة إنسانية فورية. فالهجمات المتعمدة على المدنيين مخزية وتستحق الشجب وتشكل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني. والاتحاد الأوروبي يواصل المطالبة بضمان الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني وبذل كل جهد ممكن للحيلولة دون معاناة المدنيين.

وفي ٢ آذار/مارس، اتخذت الجمعية القرار ES-11/1 بأغلبية ساحقة، والذي يشجب العدوان الروسي على أوكرانيا بأشد العبارات، ويدين جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني، ويطالب روسيا بسحب قواتها فورا من الأراضي الأوكرانية (انظر A/ES-11/PV.5). ولم تفعل روسيا شيئا لتنفيذ القرار. بل على العكس من ذلك، كثفت أعمالها القتالية، مسببة مزيدا من الدمار والمعاناة.

هذه أيام قاتمة، ليس فقط بالنسبة لأوكرانيا وشعبها، بل للعالم بأسره. إننا نشهد أزمة لاجئين هي الأسرع نموا في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. وفر أكثر من ٣,٦ مليون شخص من أوكرانيا إلى البلدان المجاورة. وهناك ما لا يقل عن ٦,٥ مليون نازح داخليا في أوكرانيا. ولا تقتصر معاناة العالقين بسبب الصراع على ملايين المواطنين الأوكرانيين فحسب، بل تشمل كذلك آلاف الأشخاص من أجزاء أخرى من العالم، بما في ذلك الطلاب والعمال والمهاجرين. وقد استخدمت روسيا العديد منهم كأدوات في حملتها للتضليل. ويحدث الدمار والنزوح على نطاق واسع لدرجة أن الصراع في غضون أربعة أسابيع أدى إلى نزوح عدد أكبر من الناس مما فعله الصراع الرهيب في سوريا خلال أربع سنوات. وقد أبقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حدودها مفتوحة أمام كل الفارين من الحرب. ونحن ملتزمون بتوفير السلامة والمأوى لجميع الأشخاص الفارين من أوكرانيا، بغض النظر عن الجنسية أو الإثنية أو الدين أو العرق.

وخارج أوروبا، يعرض هذا الصراع الملايين لخطر انعدام الأمن الغذائي، لا سيما في أقل البلدان نموا، مما يزيد في كثير من الحالات من حدة المصاعب الإنسانية القائمة. وفي هذا الصدد، نؤيد مبادرة الأمين العام بإنشاء فريق للاستجابة للأزمات العالمية معني بالأغذية والطاقة والتمويل لتحديد تدابير ملموسة للتصدي لتلك المخاطر. ويستجيب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أيضا لانعدام الأمن الغذائي الناجم عن الصراع. وقد أعلنت المفوضية الأوروبية اليوم عن تدابير جديدة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي العالمي، ليس أقلها في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد. وبالإضافة إلى تقديم المساعدة الإنسانية، يعمل الاتحاد الأوروبي بنشاط على تعبئة المجتمع الدولي لتوسيع نطاق العمل المتعدد الأطراف على وجه السرعة. ويشمل ذلك كفالة أن تكون هيئات الأمم المتحدة ذات الولايات المتصلة بالأمن

الغذائي قادرة على اتخاذ الإجراءات اللازمة. فالأمن الغذائي أساسي لولاية منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، على سبيل المثال، وله دور رئيسي يؤديه في تحليل ومعالجة الأثر الذي يحدثه الغزو الروسي لأوكرانيا على النظم الغذائية الدولية والحيلولة دون تدهورها أكثر، مع التركيز بشكل خاص على حماية أكثر الفئات ضعفا. ونحن نعمل على ضمان إدماج معالجة مسألة الأمن الغذائي في جهود منظومة الأمم المتحدة برمتها، بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة.

وبالإضافة إلى ذلك، يقدم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مساعدة إنسانية عاجلة للسكان الأوكرانيين. وقد التزمنا بتمويل كبير لنداء الأمم المتحدة الإنساني العاجل وخطة أوكرانيا الإقليمية للاستجابة للاجئين. وقمنا أيضا بتفعيل آلية الاتحاد الأوروبي للحماية المدنية. وحتى الآن، أعلنت المفوضية الأوروبية عن تقديم ٥٠٠ مليون يورو كمساعدات طارئة، أكثر من ٩٣ مليون يورو منها في شكل مساعدات إنسانية لأوكرانيا ومولدوفا هذا العام. والاتحاد الأوروبي كان مؤيدا قويا لأوكرانيا في السنوات الأخيرة. ومنذ عام ٢٠١٤، قدم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ٢,٤ بليون يورو من المساعدات الإنسانية والطارئة والتعافي المبكر إلى أوكرانيا. وخلال السنوات الثماني الماضية، عالج الاتحاد الأوروبي أيضا ودعم احتياجات الأشخاص الضعفاء في شرق أوكرانيا، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن. وتفيد مساعدتنا الإنسانية القائمة على المبادئ الضعفاء الذين يعيشون على جانبي خط التماس. وأريد أن أوضح أن هذا سيستمر. كما أود أن أؤكد في هذا الصدد أنه بالترادف مع مساعدتنا لأوكرانيا، سنواصل تقديم المساعدة للأشخاص الذين يفرون من صراعات أخرى في جميع أنحاء العالم أو المتضررين من أزمات أخرى، تماما كما نفعل في اليمن وإثيوبيا ومنطقة الساحل. إن عدوان روسيا على أوكرانيا لن يصرف انتباهنا عن الأزمات الملحة الأخرى.

وفي ضوء المأساة التي تتكشف، يتعين على الجمعية العامة أن تتحمل مسؤوليتها عن التصدي لهذه الكارثة الإنسانية وأن تدعو روسيا على وجه السرعة إلى احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني التي تنطبق على الجميع. أولا، يجب ألا يكون المدنيون والبنية التحتية المدنية أهدافا أبدا. ويشمل ذلك المستشفيات والمدارس والبنية التحتية للمياه والكهرباء، بغض النظر عن مكان وجودها. ثانيا، لا بد من السماح بوصول المساعدات الإنسانية بصورة مستمرة ودون عوائق في كلا الاتجاهين. ويجب السماح للمدنيين الفارين من العنف بالخروج من مناطق الصراع، ويجب السماح للقوافل الإنسانية بالدخول إليها. وهناك حاجة ماسة إلى ممرات للمرور الآمن، خاصة من المدن المحاصرة مثل ماريوبول، من أجل منع وقوع كارثة إنسانية. وينبغي أن يتمكن العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية والقطاع الطبي من العمل بأمان.

وكما قال سفير أوكرانيا من فوره، نحتاج إلى أن تتصرف الجمعية العامة. ونحن بحاجة إلى قرار يعكس بدقة الحالة وأسبابها ويحث على احترام المبادئ الإنسانية الأساسية التي وقعت عليها جميع الدول. ونحتاج أيضا إلى أن تلتئم الجمعية العامة في وحدة وتضامن مع شعب أوكرانيا، ودفاعا عن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني. إن مشروع القرار A/ES-11/L.2، الذي قدمته أوكرانيا ومجموعة كبيرة من الدول التي تنتمي إلى مختلف الأقاليم، لا يعالج الحالة الحادة في أوكرانيا فحسب، بل يدعو أيضا إلى حماية جميع الفارين من الحرب، دون تمييز. إنه يتناول أيضا العواقب العالمية الخطيرة لهجوم روسيا على منتج زراعي كبير مثل أوكرانيا، مما يخلق مخاطر على الأمن الغذائي في العديد من الأماكن، بما في ذلك البلدان النامية.

يجب على روسيا أن توقف حربها وتضع حدا لهذه المعاناة غير الضرورية. ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد الطلب الذي تقدمت به الجمعية العامة باعتمادها القرار دإط-١١/١ في ٢ آذار/مارس (انظر A/ES-11/PV.5)، وتماشيا مع الأمر الصادر في ١٦ آذار/مارس عن محكمة العدل الدولية (”ادعاءات الإبادة الجماعية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها“ (أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي)، القائمة العامة رقم ١٨٢). ونتضامن مع ملايين الأشخاص المتضررين من الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا.

السيدة براندت (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن بلجيكا ولكسمبرغ وبلدي، هولندا. وتؤيد بلدان اتحاد بنلوكس البيان الذي أدلي به للتو باسم الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أشكر الرئيس على إعادة الدعوة إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة وعلى بيانه.

في البداية، اسمحوا لي أن أكرر مرة أخرى أن بلدان اتحاد بنلوكس لا تتزعزع في دعمها لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، ولحريتها الديمقراطية. وندين بأشد العبارات عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا. واليوم، ونحن نناقش الحالة الإنسانية في أوكرانيا، لنكن واضحين في أن روسيا وحدها هي المسؤولة عن هذه الحرب والكارثة الإنسانية التي تسببت فيها. يجب أن تتوقف فورا. وبناء على أمر محكمة العدل الدولية في ١٦ آذار/مارس، وبأثر ملزم،

”يجب على الاتحاد الروسي أن يعلق فورا العمليات العسكرية التي بدأها في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢ في أراضي أوكرانيا.“ (”ادعاءات الإبادة الجماعية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها“ (أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي)، القائمة العامة رقم ١٨٢، الفقرة ٥ (أ))

ليس هناك شك فيما يجب القيام به – وعلى الفور – لأن حرب روسيا على أوكرانيا أسفرت عن معاناة الشعب الأوكراني معاناة يعجز عنها الوصف. وهذا ما ينصب تركيزنا عليه اليوم، وهو وضع حد لذلك. وقد تحققت الأمم المتحدة من تعرض المدنيين للهجوم. نرى صورا لنساء وأطفال يفرون من منازلهم وآلاف الأشخاص يحتمون بمحطات المترو. وأبلغت منظمة الصحة العالمية عن وقوع ٤٣ هجوما على المستشفيات، وحتى أحد أقسام الولادة لم يكن آمنا.

وبينما نتكلم، لا يزال ١٠٠ ٠٠٠ نسمة محاصرين في ماريوبول. إنهم يخشون على حياتهم كل يوم وكل ساعة وكل دقيقة. وهم ممنوعون من الانتقال إلى أماكن أكثر أمنا ومحرومون من الحصول على المساعدة التي هم في أمس الحاجة إليها. ويجري التفاوض بشأن الممرات الإنسانية، ولكن الاتفاقات تنتهك مرارا وتكرارا. ويتأثر ما لا يقل عن ١٢ مليون شخص في أوكرانيا بشكل مباشر بالحرب، وبعضهم غير قادر على المغادرة. ويحرم الملايين من الغذاء والكهرباء والماء والرعاية الصحية. ويعاني الناس من الصدمة ويحتاجون إلى رعاية في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي. وفرّ ملايين آخرون من العنف، بما في ذلك ٦٠٠ ٠٠٠ شخص في الأيام الأربعة الماضية وحدها، وما زالوا يفعلون ذلك كل يوم، مما خلق أكبر أزمة لاجئين في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. ونشيد بجيران أوكرانيا، بما في ذلك بولندا ورومانيا وهنغاريا وسلوفاكيا ومولدوفا، لترحيبهم بملايين اللاجئين وارتقائها بقدراتها على الاستقبال إلى أقصى حدودها.

نقطتي الثانية هي تذكير الجميع بأن النتيجة الأخرى لحرب روسيا في سلة الخبز في العالم، مع هجمات محددة على الأصول الزراعية، هي ارتفاع انعدام الأمن الغذائي، في أجزاء أخرى من العالم وكذلك أوكرانيا. يخشى الأشخاص الذين يعانون بالفعل من أوضاع هشة جدا في اليمن والقرن الأفريقي من أنهم قد لا يتمكنون من إطعام أسرهم. وهناك أيضا خطر حقيقي يتمثل في تسبب ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة في مزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في جميع أنحاء العالم، مما يعرض المزيد من الناس للخطر. والأهم من ذلك، اتخذ مجلس الأمن في عام ٢٠١٨ القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، بهدف محدد هو تسليط الضوء على الصلة بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات. وهو يدعو، في جملة أمور، جميع الأطراف إلى الامتناع عن مهاجمة الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة. وذلك القرار، الذي اتخذه المجلس بالإجماع، أصبح الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى.

أما نقطتي الثالثة فتتعلق بالقانون الدولي الإنساني. ونشهد الآن انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني يوميا، مثل عرقلة المعونة والهجمات على الهياكل الأساسية المدنية. ولذلك، فإننا نواجه أزمة أخرى، أزمة عدم احترام المكاسب المهمة في القانون الدولي التي ناضلنا جاهدين لتحقيقها منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. ومن اتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافي الأول إلى ميثاق الأمم المتحدة، يجري تجاهل كل تلك المعايير والدوس عليها. ولا يسعنا أن نستمر في السير على هذا الطريق وأن نرى مبادئ القانون الإنساني تفرغ من مضمونها بسرعة بالنسبة للأشخاص الذين يفترض أنهم يحمونها ولا قيمة لها لنا جميعا، نحن، الذين وقعنا عليها. ولهذا السبب ينبغي تسمية المعتدي

ومساءلته. لنكن واضحين. ينبغي لمرتكبي هذه الجرائم أن يفهموا أنهم يخضعون للمراقبة وأنه يجري جمع الأدلة بغية مقاضاتهم على الجرائم التي يرتكبونها.

وبلدان اتحاد بنلوكس على استعداد لدعم ضحايا الحرب في أوكرانيا، ولذلك ندعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار الأقاليمي A/ES-11/L.2، المعنون "العواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا"، الذي عرض للتو. ونحث أيضا جميع المانحين على التعهد فورا بتقديم أموال إضافية وتمويل مرن وغير محدد، لأننا لا نستطيع أن نغفل عن الأزمات الأخرى التي تتطلب مساعدتنا – الأزمات المعرضة بالفعل لخطر التفاقم بسبب الحرب في أوكرانيا. وهناك حل لإنهاء هذه الأزمة الإنسانية. هناك طرف واحد فقط اختار بدء هذه الحرب، ويمكن لهذا الطرف نفسه أيضا أن يقرر وقفها الآن.

السيد باولوزكاس (ليتوانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي والبلطيق الثمانية – إستونيا وآيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا ولاتفيا والنرويج وبلدي ليتوانيا. وتؤيد جميع بلداننا البيان الذي أدلي به للتو باسم الاتحاد الأوروبي.

وفي ٢ آذار/مارس، صوت ١٤١ بلدا مؤيدة القرار دإط–١/١١ (انظر A/ES-11/PV.5) المعنون "العدوان على أوكرانيا". وأسفنا بأشد العبارات لعدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا انتهاكا للفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وطالبنا الاتحاد الروسي بأن يكف فورا عن استخدام القوة ضد أوكرانيا وأن يمتنع عن أي استخدام غير قانوني آخر للقوة أو التهديد باستخدامها ضد أي دولة عضو. وطالبنا أيضا بأن يسحب الاتحاد الروسي فورا وبشكل كامل ودون أي شرط جميع قواته العسكرية من أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا؛ وبدلا من ذلك، واصلت روسيا حربها ضد أوكرانيا، مما تسبب في معاناة إنسانية واسعة النطاق والعديد من الضحايا المدنيين، بمن فيهم الأطفال. إن العواقب الإنسانية المدمرة والحالة التي تتدهور بسرعة باتت واضحة.

وفي الوقت الذي يوجد فيه الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم على شفا المجاعة، نشعر بقلق بالغ إزاء أثر الغزو وخطر زيادة انعدام الأمن الغذائي. فروسيا ترتكب عملاً عدوانياً غير مبرر وهي مسؤولة مع بيلاروس، شريكتها في الجريمة، عن المعاناة الهائلة التي يتعرض لها الشعب الأوكراني. إن عدوانها غير المبرر على أوكرانيا انتهاك صارخ للقانون الدولي ومبادئ الميثاق ويقوض السلام والأمن في أوروبا والعالم. ويجب على جميع الأطراف في أي نزاع مسلح أن تمتثل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وأن تكفل حماية المدنيين على هذا الأساس. إن تجاهل روسيا للقانون الدولي الإنساني وهجماتها على السكان المدنيين والبنية التحتية أمر مروع. ويجب عدم استهداف المدنيين. وتشكل هجمات القوات الروسية على مرافق الرعاية الصحية والمدارس انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني ويجب أن تتوقف فوراً.

ومنذ اتخاذ الجمعية العامة للقرار دإط–١/١١، أصبحت قائمة جرائم الحرب المزعومة والفظائع المبلغ عنها أطول. فقد قصفت روسيا البنية التحتية والأعيان المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمرافق الطبية والمدارس والمباني السكنية والكنائس. وتستمر في قصف المدن المسالمة المكتظة بالسكان. وقد دُمر العديد منها، مثل فولنوفاخا وماريوبول، تدميراً شبه كامل. ووفقاً لمصادر موثوقة، فإن روسيا لا تستخدم الذخائر العنقودية فحسب، بل تستخدم أيضاً القنابل الفراغية والفوسفورية في المناطق المأهولة بالسكان. وهذه ليست حالات منفردة ولكنها مثال على الطريقة المنهجية التي تشن بها روسيا حربها على أوكرانيا. وتجسد أعمال روسيا اللاإنسانية وغير الأخلاقية تجاهلها للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والمبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة.

وقد أُجبر أكثر من ١٠ ملايين شخص – أي ما يقرب من ربع سكان أوكرانيا – على الفرار من ديارهم. وغادر أوكرانيا ما يصل إلى ٣,٦ ملايين شخص، معظمهم من النساء والأطفال. ونشيد بجيرانها الذين أبقوا حدودهم مفتوحة أمام ملتمسي الحماية خارج أوكرانيا، بدون تمييز. إن العراقيل الحالية في سبيل إيصال المساعدات والخطوط الأمامية السريعة التغير تعوق إيصال المساعدة الإنسانية التي تمس

الحاجة إليها. ويقع على عاتق روسيا أيضاً التزام بالسماح للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بالوصول بسرعة وأمان ومن دون عوائق إلى جميع المحتاجين إلى المساعدة المنقذة للحياة، بما في ذلك الغذاء والماء والرعاية الصحية والحماية والمأوى، أينما كانوا. ويجب ضمان المرور الآمن والطوعي للمدنيين والجهات الفاعلة في المجال الإنساني واحترامه، بما في ذلك عن طريق فتح الممرات الإنسانية.

وفي الأسبوع الماضي، أمرت محكمة العدل الدولية روسيا صراحة بوقف ما يسمى بعمليتها العسكرية. كما فتح المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية تحقيقاً. ولن يكون هناك إفلات من العقاب على انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ويجب تقديم جميع الجناة للعدالة. فذلك ضروري، ليس فقط من أجل شمول الضحايا بالعدالة، بل أيضاً لمنع وردع أي انتهاكات قد تحدث في المستقبل. إن كفالة المساءلة جزء لا يتجزأ من التزامنا باحترام وكفالة الامتثال للقانون الدولي الإنساني.

ونشجع جميع الدول الأعضاء على التصويت تأييداً لمشروع القرار A/ES-11/L.2، بشأن العواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا. وبقيامنا بذلك، فإننا نبعث برسالة واضحة إلى روسيا. نحن نطالب باحترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ونطالب ببذل كل جهد ممكن لحماية المدنيين في جميع الأوقات، أينما كانوا. ونطالب بوصول المساعدة الإنسانية على نحو آمن وبدون عائق وفي الوقت المناسب، ونطالب بضمان سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ونطالب بالمرور الآمن لأولئك الذين يقررون المغادرة طواعية وحماية أولئك الذين يقررون البقاء. ويجب احترام الاتفاقات المتعلقة بالمرور الإنساني الآمن احتراماً كاملاً. لكننا أولاً وقبل كل شيء، نطالب روسيا بإنهاء هذه الحرب الآن. إن روسيا، وبيلاروس شريكتها في الجريمة، تتحمل المسؤولية الكاملة عن الحرب والأزمة الإنسانية.

وأود أن أختتم بالإعراب عن تقديرنا لشعب أوكرانيا وعن عميق تضامننا معه وهو يقاتل، لا من أجل بلده فحسب، بل من أجل القيم الديمقراطية العالمية. إن شجاعتهم هي حقاً مصدر إلهام لنا جميعاً. ونحن نقف معهم.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): قبل بضعة أيام علمنا أن شركاءنا الغربيين طلبوا استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة، بشأن الحالة في أوكرانيا. وليس سراً أنهم فعلوا ذلك من أجل طرح مشروع قرارهم الإنساني المزعوم (A/ES-11/L.2) للتصويت. وهم يزعمون أن السبب في ذلك هو أن مجلس الأمن لم يستطع اتخاذ قرار إنساني. ولا بد لي من القول بكل مسؤولية إن هذا خداع من جانب زملائنا الغربيين.

فأمام مجلس الأمن كل الفرصة لاتخاذ قرار تمس الحاجة إليه للعاملين في المجال الإنساني. وسيطرح مشروع القرار S/2022/231 للتصويت في المجلس، وهو يتضمن جميع العناصر الرئيسية اللازمة لنص من هذا القبيل. إنه يدعو إلى وقف إطلاق النار والهدنة الإنسانية لأغراض إجلاء المدنيين بأمان من دون تمييز على أي أساس، وإلى الامتناع عن شن الهجمات على أعيان البنى التحتية الحيوية، وعدم وضع معدات عسكرية ثقيلة في المناطق السكنية والمكتظة بالسكان، وإلى كفالة حماية العاملين في المجال الطبي الإنساني، وتوفير الحماية المناسبة للمرضى والمصابين، والمعاملة الإنسانية للمحتجزين وحماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. وعلاوة على ذلك، فليس سراً أننا أخذنا كل تلك العناصر أو معظمها من مشروع النص الإنساني الذي اقترحته فرنسا والمكسيك على المجلس من قبل.

إن مشروع النص هذا، من حيث المبدأ، مقبول أيضاً بالنسبة لنا، وكنا على استعداد لتطويره إلى أن أصر زملاؤنا الغربيون على إدراج عناصر معادية لروسيا علناً، وهي عناصر لا يجدون فائدة في القرار من دونها. بيد أنهم لا يبدون منزعجين من حقيقة عدم وجود اعتبارات سياسية في قرارات المجلس الإنسانية التي لا مكان فيها لمثل هذه الأمور. والآن ظهر في الجمعية العامة مشروع القرار الفرنسي – المكسيكي (A/ES-11/L.2)، الطافح حديثاً بلغة معادية لروسيا.

هكذا انتهى بنا المطاف هنا اليوم في ما هو ببساطة عرض سياسي آخر معاد لروسيا، كُتب هذه المرة في سياق إنساني مزعوم.

والبيانات التي استمعنا إليها حتى الآن اليوم لا تترك مجالاً للشك في ذلك. وإذا كان زملاؤنا الغربيون في مجلس الأمن قلقين حقاً إزاء الحالة الإنسانية في الميدان، فستتاح لهم الفرصة لإثبات ذلك في وقت لاحق اليوم بالتصويت تأييداً لمشروع القرار الإنساني الذي قدمته روسيا إلى المجلس. وبهذه الطريقة سيفي المجلس بغرضه.

إن لمقدمي مشروع القرار الفرنسي – المكسيكي هدفاً مختلفاً. فهم يريدون أن يكمّلوا القرار دإط–١/١١، الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢ آذار/مارس، بوثيقة أخرى معادية لروسيا. وأود أن أؤكد بوضوح. هذا السيناريو سيجعل من الأصعب التوصل إلى تسوية للوضع في أوكرانيا، لأنه من المرجح أن يزيد المفاوضين الأوكرانيين جرأة ويشجعهم على التمسك بموقفهم الحالي غير الواقعي الذي لا يتوافق مع الوضع الميداني ولا مع الحاجة إلى القضاء على الأسباب الجذرية التي أجبرت روسيا على شن عمليتها العسكرية الخاصة في أوكرانيا قبل شهر.

وأود أن أذكر الجمعية بأننا بدأنا عمليتنا من أجل إنهاء الحرب التي يشنها نظام كييف منذ ثماني سنوات ضد السكان المدنيين في دونباس، والتي أودت بالفعل بحياة أكثر من ٠٠٠ ١٠ شخص، بمن فيهم النساء والأطفال – وهي حرب حاول زملاؤنا الغربيون تجاهلها أو إلقاء اللوم فيها على روسيا، أو حتى على شعب دونباس نفسه. وقد وصلنا إلى اتخاذ تلك الخطوة البالغة الصعوبة بعد أن استنفدنا كل الوسائل السلمية والدبلوماسية لحل النزاع في دونباس، وبعد أن أكدت كييف بشكل لا لبس فيه ومرارا وتكرارا أنها لا تنوي تنفيذ اتفاقات مينسك التي أيدتها قرارات مجلس الأمن؛ وبعد أن أكد داعمو كييف الغربيون، الذين كانوا وراء انقلاب "الميدان" في عام ٢٠١٤، أنهم لا ينوون كبح جماح السلطات الأوكرانية؛ وبعد أن لم يكتف الرئيس زيلينسكي بتأكيد رغبة أوكرانيا في الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، والذي يشكل تهديدا مباشرا لمصالح روسيا الحيوية، بل إنه هدد أيضا بالتخلي عن وضع أوكرانيا كدولة خالية من الأسلحة النووية؛ وبعد أن كثفت أوكرانيا بشكل كبير قصفها للمناطق السكنية في جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين، والذي لا يزال مستمرا حتى الآن، مما أدى إلى تدفق موجات من اللاجئين على روسيا.

وللنظر إلى أوكرانيا باعتبارها لم تعد تشكل تهديدا لنا، فلا بد من تخليصها من النزعة النازية وتجريدها من السلاح، وقد أصبح هذان هما الهدفان الرئيسيان لعمليتنا العسكرية. وذكرنا أيضا منذ البداية أننا لن نهاجم أهدافا مدنية. وعندما فهموا ذلك وأدركوا أنه سيتعين عليهم عاجلا أم آجلا أن يُحاسبوا على الجرائم التي ارتكبوها على مدى السنوات الثماني الماضية، بدأ القوميون والمتطرفون الأوكرانيون في استخدام المدنيين كدروع بشرية ونشروا أسلحة ثقيلة في المناطق السكنية ومنعوا الناس من مغادرة المدن عبر الممرات الإنسانية. وهذا هو سبب الأزمة الإنسانية في أوكرانيا. وبغية تخفيف حدة الحالة، أعربنا عن استعدادنا لدعم قرار إنساني يتخذه مجلس الأمن. وبعد ذلك، عندما قدم معدا مشروع القرار الفرنسي والمكسيكي مشروع قرارهما إلى الجمعية، قدمنا مشروع قرار من إعدادنا في المجلس.

لقد تطرقتُ إلى هذه التفاصيل حول هذا الموضوع كي أُظهر للجميع المضمون الحقيقي للمشروع الذي يطرحه داعمو أوكرانيا الغربيون للتصويت في الجمعية. إنه معيب أيضا لأنه يرسم صورة كاذبة أحادية البعد لما يحدث ويتجاهل أسباب الأزمة في أوكرانيا ولا يذكر دور الدول الغربية في التحريض عليها، وهو ما تفعله تلك الدول لأنها تنظر إلى البلد وشعبه على أنهم مجرد بيادق في لعبة جيوسياسية ضد روسيا. وأعتقد أننا سنستمر في العودة إلى تلك المسألة بعد انتهاء العملية العسكرية الخاصة.

وفي ضوء كل هذا، أود أن أدعو جميع البلدان الرشيدة – تلك التي لا تصاب بالشلل أمام نظام التكتلات – إلى الامتناع عن تأييد مشروع القرار المقدم من البلدان الغربية. وإزاء خلفية الجهود المناهضة لروسيا من جانب زملائنا الغربيين، نلاحظ مبادرة شركائنا من جنوب أفريقيا، الذين قدموا مشروع قرار بديل (A/ES-11/L.3) يشبه إلى حد كبير مشروع القرار الإنساني الذي قدمناه إلى مجلس الأمن والذي نفهم تركيزه على الجانب الإنساني. ولن يبعث تأييد مشروع قرار جنوب أفريقيا برسالة إلى المدنيين الأوكرانيين بأن الأمم المتحدة تدرك وضعهم الصعب وتحاول مساعدتهم فحسب، بل إنه سيشكل أيضا فرصة للإعراب عن موقف تجاه الضغط الاقتصادي والسياسي غير

المسبوق الذي تعرضت له معظم الدول الأعضاء مؤخرا من جانب البلدان الغربية. ويحدوني الأمل في أن يتخذ أغلبية زملائنا الخيار الصحيح، والأهم أن يكون خيارهم مستقلا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الحالة في أوكرانيا ستترك آثارها على جيلنا والأجيال القادمة. إنها حرب من دون منتصرين، حرب ما كان ينبغي أن تبدأ مطلقا ويجب أن تتوقف فورا. لنكن واضحين: إن الأزمة الإنسانية في أوكرانيا ليست نتيجة لكارثة طبيعية – بل هي من صنع الإنسان. إنها نتيجة لانتهاك الاتحاد الروسي الصارخ وغير المقبول للقانون الدولي الإنساني. وما نراه في مدينة ماريوبول المحاصرة أمر مفجع. فضحايا ذلك العنف هم أناس أبرياء، وفي مقدمتهم نساء وأطفال. وهناك ثلاث أزمات إنسانية تتكشف بينما نتكلم.

الأزمة الأولى، بطبيعة الحال، تتعلق بمصير ٤٠ مليون أوكراني يعانون داخل بلدهم. وهم بحاجة إلى مساعدتنا. ومن جانبنا، لن نتخلى عن إخواننا وأخواتنا في أوكرانيا. وبينما نتكلم، فإننا نعمل بتنسيق وثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن مسألة إجلاء المدنيين بغية معالجة الحالة المتدهورة بسرعة في ماريوبول. ونواصل أيضا دعم وتيسير عمليات الإغاثة التي تقوم بها الأمم المتحدة والتي تنطلق من تركيا. وعلاوة على ذلك، يتمركز فريق تركي عند بوابة سيريت على الحدود بين أوكرانيا ورومانيا لتقييم الاحتياجات الإنسانية في أوكرانيا وتنسيق عمليات الإغاثة الجارية.

أما الأزمة الثانية فهي بشأن ١٠ ملايين أوكراني تمكنوا رغم كل الصعاب من الهروب من أهوال الحرب ملتمسين اللجوء. وبوصفنا بلدا مضيفا لأكبر عدد من اللاجئين في العالم، فإننا نعرف ما يعنيه الفرار من أهوال الحرب. ولا يمكننا أبدا أن نعوض عن الألم الذي عانى منه هؤلاء اللاجئون. ولكن بوصفنا المجتمع الدولي، يجب أن نفعل كل ما في وسعنا لجعل مستقبلهم أفضل من ماضيهم. ويتمركز حاليا ممثلون عن الحكومة التركية ومنظمات غير حكومية تركية والهلال الأحمر التركي على طول الحدود لمساعدة اللاجئين الفارين من أوكرانيا.

أخيرا، ثمة أزمة إنسانية أكبر تتكشف في جميع أنحاء العالم. ففي هذا العام، يحتاج ٢٩١ مليون شخص بالفعل إلى المساعدة الإنسانية والحماية في ٦٩ بلدا. وتواصل أسعار الغذاء والطاقة الارتفاع في جميع أنحاء العالم. وقد تحدث أزمة غذاء خطيرة قريبا. وربما ينتهي الأمر بالدول النامية في جميع أنحاء العالم إلى مواجهة عواقب أكثر خطورة نتيجة لهذه الحرب.

ويجب أن يكون احترام السلامة الإقليمية والتمسك بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي في صميم كل ما نبذله من جهود. إن أوكرانيا عضو ذو سيادة ومستقل يفخر بعضويته في المجتمع الدولي، وستظل كذلك. وتعكف تركيا على تعبئة جميع مواردها لتنفيذ وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية. وتحقيقا لتلك الغاية، نبذل جهودا متضافرة لتيسير الدبلوماسية. وعقدنا اجتماعا وزاريا ثلاثيا في ١٠ آذار/مارس في أنطاليا، قام بعده وزير خارجية تركيا بزيارة روسيا وأوكرانيا. ومع ذلك، فإن العمل المطلوب إنجازه يتجاوز قدرة بلد واحد فقط. ويدعو القرار دإط–١/١١، الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢ آذار/مارس (انظر A/ES-11/PV.5)، المجتمع الدولي إلى التصدي للعدوان الروسي وعواقبه. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تعفي نفسها من واجباتها في بناء السلام وأن تركز فحسب على التدخل الإنساني.

ويحاكي أحد مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية العامة اليوم ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، مؤكدا من جديد أنه من واجبنا، نحن المجتمع الدولي، أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. فقد عهدت إلينا شعوب العالم بتلك المسؤولية، ولا يمكننا أن نخذلها. ولذلك، نطلب دعم الجميع في اعتماد مشروع القرار A/ES-11/L.2، المعنون "العواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا"، بروح مؤسسي الأمم المتحدة، وفي سعينا المشترك من أجل إحلال السلام واحترام حقوق الإنسان، وفي واجبنا المشترك تجاه البشرية. ويجب أن نتصرف الآن لأن هذه المسألة هي، بالمعنى الحقيقي للكلمة، مسألة حياة أو موت.

السيد إشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل عدة ساعات، وصف الرئيس زيلينسكي بوضوح الحالة الإنسانية المتردية في أوكرانيا

في خطابه على الإنترنت أمام البرلمان الياباني. وقلوبنا مع جميع الضحايا والناجين، بمن فيهم الأطفال والنساء والصحفيون والعاملون في المجال الطبي والإنساني. ويجب توفير الحماية لهم. وتتابع اليابان عن كثب التحقيق الجاري الذي تجريه المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في ذلك الصدد.

ويكتسي مشروع القرار A/ES-11/L.2 أهمية حاسمة جدا. أولاً، يدعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات للتخفيف من الآثار الإنسانية الخطيرة للحرب في أوكرانيا وما حولها. ثانيًا، يعالج أسباب تلك العواقب. كما يكرر مطالبته بالتنفيذ الكامل للقرار دإط-١١/١ المؤرخ ٢ آذار/مارس، الذي يشجب العدوان الروسي وطالبها بسحب كافة قواتها العسكرية من أوكرانيا على الفور وبشكل كامل وغير مشروط. وستستمر الأزمة الإنسانية ما لم نعالج أسبابها وعواقبها على حد سواء.

لقد استخدم حق النقض لعرقلة جهود مجلس الأمن لوقف العدوان الروسي غير المبرر منذ بدايته. وطالب القرار دإط-١١/١، الذي اتخذ خلال أول انعقاد لهذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة (انظر A/ES-11/PV.5)، روسيا بوقف استخدامها للقوة. وأمرت محكمة العدل الدولية روسيا بوقف عملياتها العسكرية على الفور على نحو ما طالب به القرار. كما دعاها الأمين العام إلى سحب قواتها.

وما فتئنا نشهد عضوا دائما في مجلس الأمن ينتهك التزاماته بصون السلم والأمن الدوليين ويتجاهل مرارا وتكرارا دعوات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. إننا نمر بمنعطف حاسم في التزامنا بدعم سيادة القانون وميثاق الأمم المتحدة، ويجب أن نتخذ إجراء بتأييدنا لمشروع القرار A/ES-11/L.2، لا مشروع القرار الذي أوصى به الطرف المعتدي (A/ES-11/L.3).

السيد براساد (فيجي) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ الممثلة في الأمم المتحدة في نيويورك، وهي أستراليا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، توفالو، تونغا، جزر سليمان، جزر مارشال، ساموا، فانواتو، كيريباس، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، نيوزيلندا وبلدي، فيجي، يساورها قلق عميق إزاء الأزمة الإنسانية التي تتكشف في أوكرانيا.

وانطلاقا من روح المشاركة البناءة، ندعو الاتحاد الروسي إلى اتخاذ كل التدابير المتاحة لتهدئة الوضع والعودة إلى طريق الدبلوماسية بحسن نية. ونرحب بالحوار بين الحكومتين الأوكرانية والروسية وندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار، ووصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى المناطق المتضررة، والانسحاب العاجل للقوات العسكرية وفقا لحدود أوكرانيا المعترف بها دوليا.

إن أعمال الاتحاد الروسي تشكل انتهاكات لسلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها ولا تتسق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. لقد صدمنا بشكل جماعي إزاء حجم الأزمة الإنسانية، التي شردت بالفعل أكثر من ١٠ ملايين شخص. وندعو جميع الأطراف إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين، والالتزام بحقوق الإنسان. وندعو تحديدا إلى حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية والمرافق الطبية والأفراد والمواقع النووية.

ونحيي كرم ضيافة الدول المجاورة لأوكرانيا، التي تستقبل أكثر من ٣ ملايين لاجئ. ونحث على معاملة المدنيين الفارين من النزاع بكرامة ودون تمييز. ونلفت الانتباه إلى المخاطر المحددة وغير المتناسبة التي تواجه النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة والذين يحتاجون إلى خدمات طبية واجتماعية أساسية أثناء النزاع والتشريد. كما يساورنا القلق إزاء الآثار غير المباشرة لهذا النزاع، ولا سيما تزايد انعدام الأمن الغذائي وارتفاع أسعار الوقود، اللذين يؤثران بالفعل على الأرواح وسبل العيش والأمن في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في منطقة المحيط الهادئ ومناطق أخرى.

ويعتمد المحيط الهادئ الأزرق على النظام الدولي القائم على القواعد الذي عزز السلام فيما بين أسرتنا العالمية لأكثر من نصف قرن. إن التحديات التي نواجهها بشكل جماعي اليوم عديدة ولن يتم التغلب عليها بدون حوار سلمي. ويجب أن تظل مكافحة تغير المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا في طليعة جهودنا العالمية، ويجب أن تسترشد أعمالنا بالقواعد والمعايير الراسخة. ونؤكد من جديد أهمية النظام الدولي القائم على القواعد ونذكر بديباجة الميثاق، التي تدعونا

إلى إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وإلى إعادة تأكيد إيماننا بحقوق الإنسان الأساسية، وكرامة الإنسان وقدره، والحقوق المتساوية للرجال والنساء والدول كبيرها وصغيرها.

السيد إمنادزه (جورجيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد جورجيا البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

لقد اجتمعنا اليوم في اجتماع آخر للدورة الطارئة بشأن أوكرانيا، وهذه المرة لمعالجة العواقب الإنسانية المدمرة التي تتكشف في أوكرانيا الناجمة عن العدوان الروسي. فعقب شهر من الحرب غير المبررة والتي لم تستدعيها أي استفزازات على أوكرانيا، قتل مئات المدنيين الأبرياء، بمن فيهم أكثر من ١٠٠ طفل. وأدى القصف العشوائي والمستهدف الواسع النطاق للمدن والبلدات الأوكرانية إلى تدمير المدارس ورياض الأطفال والمرافق الطبية والمباني السكنية، من بين أمور أخرى، وتحويلها إلى أنقاض. واضطر أكثر من ٣,٥ مليون أوكراني إلى الفرار بحثا عن مأوى في البلدان المجاورة، وأصبح ٦,٥ ملايين شخص من المشردين داخليا. وتشير هذه الأرقام بالفعل إلى كارثة إنسانية غير مسبوقة تلوح في الأفق تنذر بأن تلقي بظلالها على أوروبا وخارجها.

وتدين جورجيا بشدة عدوان روسيا غير المبرر والمتعمد على أوكرانيا، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية. وندعو روسيا إلى الامتثال للتدابير المؤقتة التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ١٦ آذار/مارس والتي تلزم روسيا بـ ”الوقف الفوري للعمليات العسكرية التي بدأتها في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢ في أراضي أوكرانيا“.

ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فإن معظم الخسائر المسجلة في صفوف المدنيين نجمت عن استخدام أسلحة متفجرة تؤثر على مساحة واسعة النطاق، بما في ذلك الغارات الجوية، والقصف بالمدفعية الثقيلة، ومنظومة إطلاق صواريخ متعددة والقذائف. وأبلغت أوكرانيا أيضا عن استخدام ذخائر الفوسفور المحظورة. ويعترينا الفزع إزاء هجمات القوات الروسية على الصحفيين والعاملين في القطاع الطبي والتقارير التي تفيد بوقوع عمليات اغتصاب واختطاف وإعدام، فضلا عن عمليات نهب وسرقة، مع أعمال عنف ضد السكان المحليين والاستيلاء على مساكن مدنية. وتتم كل تلك الأفعال في انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني وترقى إلى مستوى جرائم الحرب. ويجب أن تتوقف هذه الهجمات فورا. ويجب ضمان الممرات الإنسانية وإيصال المعونة لجميع المدنيين، سواء الذين يقررون البقاء أو الذين يختارون المغادرة.

كان هذا العدوان بمثابة جرس إنذار رئيسي للمجتمع الدولي. وحقيقة الأمر أن أعمال روسيا وسيناريوهات العدوان ضد جيرانها جزء من سلوك نمطي. في عام ٢٠٠٨، شنت روسيا عدوانا عسكريا واسع النطاق على جورجيا، في انتهاك صارخ لجميع القواعد والأعراف الدولية. وهذا السلوك النمطي، الذي نشهده الآن في أوكرانيا، يقوض بصفاقة النظام الدولي القائم على القواعد برمته، ويشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين والعالميين، ولا يتسق مع الكيفية التي ينبغي أن تتصرف بها الدول المسؤولة في القرن الحادي والعشرين.

تستعد روسيا لإجراء استفتاء مزيف حول إنشاء ما يسمى بالجمهورية الشعبية في خيرسون، في تكرار مرير للاستفتاء الصوري الذي نظمته قبل ثماني سنوات في شبه جزيرة القرم، والذي كان في ذلك الوقت ذريعة لضم روسيا غير القانوني لشبه جزيرة القرم. وعلى نفس المنوال، أُجريت في ١٢ آذار/مارس في أبخازيا انتخابات برلمانية مزعومة أخرى، وهي إحدى المناطق التي تحتلها روسيا في جورجيا. وفي الشهر المقبل، في ١٠ نيسان/أبريل، من المقرر إجراء انتخابات غير قانونية مماثلة في منطقة أخرى محتلة في جورجيا، أي تسخينفالي. كل ذلك يشكل انتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولي. إن هذه الاستفتاءات والانتخابات المزعومة لاغية وباطلة، وتعتبر محاولات في منتهى العبثية لإضفاء الشرعية على تصرفات الاحتلال الروسي غير القانونية. بيد أن نمط السلوك واضح وجلي هنا.

نحث روسيا على وقف عدوانها فورا وبالكامل ومن دون شروط مسبقة، وسحب جميع قواتها وأسلحتها من كل أراضي أوكرانيا داخل

حدودها المعترف بها دوليا، وتمكين جميع الجهات الفاعلة والآليات الإنسانية الدولية والمعنية بحقوق الإنسان من الوصول الفوري والآمن وغير المقيد. ونحث روسيا أيضا على أن تفعل الشيء نفسه فيما يتعلق بالمناطق المحتلة من جورجيا، وأن تفي بالتزاماتها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

إن مشروع القرار A/ES-11/L.2، المعروض علينا اليوم، نداء إنساني بالنيابة عن ملايين الأوكرانيين الذين يتحملون وطأة الدمار الناجم عن هذه الحرب التي لا داعي لها. ومشروع القرار في جوهره يُمَثِّلُ تصميم المجتمع الدولي على التمسك بمبادئ الميثاق والقانون الدولي، بهدف أساسي ألا وهو تخفيف معاناة المدنيين الأبرياء. انطلاقا من بتلك الروح تدعو جورجيا، بوصفها من المبادرين إلى تقديم مشروع القرار، الجميع إلى التصويت تأييدا له، وتأييدا لمبادئ الميثاق.

السيدة ستويفا (بلغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد بلغاريا البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أبرز بضع نقاط بصفتي الوطنية.

هذه هي المرة الثانية في أقل من شهر التي نجد فيها أنفسنا مضطرين إلى الاجتماع على جناح السرعة للتصدي للعدوان العسكري الذي يشنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا، ولكن هذه المرة الصورة أكثر قتامة. لقد دمرّتَ حياة الملايين من الأوكرانيين فعليا منذ الصباح الباكر من يوم ٢٤ شباط/فبراير، عندما بدأ الاتحاد الروسي عدوانه العسكري الطائش على أوكرانيا، وهو عدوان وقع من دون مبرر ومن دون سابق استفزاز، وفي انتهاك تام للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وفي أقل من شهر، أُرغم أكثر من ٣,٥ مليون شخص، معظمهم من النساء والأطفال، على الفرار من ديارهم في أوكرانيا والتماس ملجأ في البلدان المجاورة. وقد شرد داخليا ٦,٥ مليون شخص آخر، ووفقا للمنظمة الدولية للهجرة، لم تكن هذه هي التجربة الأولى للنزوح بالنسبة لنحو ١٣ في المائة منهم. ومنذ ٢٤ فبراير، مر عبر بلغاريا أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ أوكراني ويسعى أكثر من ٥٠ ٠٠٠ شخص حاليا إلى اللجوء. ومن المأساة أن تلك الأرقام تتضاءل بالمقارنة مع الصورة العامة. وحتى نضع الأمور في نصابها الصحيح، بالنسبة لبعض البلدان في هذه القاعة، فإن ٥٠ ٠٠٠ شخص يمثل جميع سكانها – أو أكثر من مجموع سكانها – ومع ذلك لا تزال هذه الأرقام تبدو متواضعة.

بالأمس، أصدرت بلغاريا وجامايكا ولكسمبرغ، بوصفها البلدان الرئيسية الشريكة لمجموعة الأصدقاء المعنية بالأطفال وأهداف التنمية المستدامة، إلى جانب ٩٠ بلدا آخر، بيانا دعما للأطفال المتضررين من الحرب في أوكرانيا. وقد تسببت هذه الحرب التي لا توصف في مقتل ما لا يقل عن ٧٥ طفلا وإصابة ما لا يقل عن ٩٩ آخرين. إن الآثار المباشرة والطويلة الأجل للحرب على الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال ورفاههم ونمائهم ضخمة ويصعب عكس مسارها. وأفادت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بوقوع ٢,٥١٠ ضحايا مدنيين، ومقتل ٩٥٣ شخصا وإصابة ١,٥٥٧ آخرين. تلك الإحصائية قديمة بالفعل، لأن الأرقام الفعلية أعلى بكثير ومستمرة في الزيادة في الوقت الذي نتكلم فيه هنا. وقد نجمت تلك الإصابات عن استخدام أسلحة متفجرة ذات حيز واسع التأثير، بما في ذلك القصف من المدفعية الثقيلة ومنظومات الصواريخ المتعددة الإطلاق، بالإضافة إلى القذائف والضربات الجوية.

إن صور الدمار مؤرقة. قبل أقل من شهر، وإن المدن التي كانت مفعمة بالحيوية والنشاط وتنبض بالحياة قد سُويت الآن بالأرض. تقوم القوات الروسية بتدمير البنية الهياكل الأساسية الحيوية عمدا وبشكل عشوائي وتتسبب في معاناة أكبر من خلال قصف المستشفيات. وكل ذلك يجري في انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي. وحتى الحروب تحكمها قواعد، والاتحاد الروسي ينتهكها جميعا بصورة منهجية. وتوصف الحالة الإنسانية بأنها مزرية ومستمرة في التدهور، ولكن تلك الكلمات لا تنصفها. الواقع أسوأ من ذلك. ولا يمكننا أن نكون غير مبالين بذلك، وينبغي لنا جميعا أن نظهر الوحدة بالدفاع عن مبادئ الميثاق وعن القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

تدين بلغاريا بأشد العبارات الممكنة العدوان العسكري غير المبرر ومن دون سابق استفزاز، إنه عدوان يمارسه الاتحاد الروسي على

أوكرانيا. وتطالبه بلغاريا بأن يوقف فورا أعماله العسكرية، وأن يسحب جميع قواته ومعداته العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا من دون قيد أو شرط، وأن يحترم احتراما كاملا السلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها واستقلالها داخل حدودها المعترف بها دوليا. إن استخدام القوة والإكراه لتغيير الحدود نهج لا مكان له في القرن الحادي والعشرين. وينبغي حل التوترات والصراعات حصرا بالحوار والدبلوماسية. يجب أن تتوقف هذه الحرب التي لا معنى لها الآن.

ويجب احترام القانون الإنساني الدولي احتراما كاملا. ويجب توفير الحماية الكاملة للمدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والصحفيون. ويجب ضمان الوصول للعاملين في المجال الإنساني بشكل آمن وكامل، وبدون عوائق، والسماح بمرور آمن للمدنيين. أحث الجميع على تأييد مشروع القرار A/ES-11/L.2، بشأن العواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا. ونحن مدينون بذلك لشعب أوكرانيا الشجاع، والأهم من ذلك كله، أننا مدينون به لأنفسنا.

السيد مساري (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إيطاليا البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

لقد انقضى شهر منذ أن بدأ الاتحاد الروسي، بتواطؤ من بيلاروس، عدوانه غير المبرر، ومن دون سابق استفزاز، على أوكرانيا وسيادتها وسلامة حدودها، مما تسبب في كارثة إنسانية على صعيد لم تشهده أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. وخلال الأسابيع الأربعة الماضية، شهدنا عددا متزايدا من الضحايا المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. فالملايين من الناس يفرون من ديارهم، أو يشردون داخليا، أو يلتمسون اللجوء لدى جيران أوكرانيا، وتبدي تلك البلدان تضامنا قويا جدا وجديرا بالثناء. وقد امتدت الحرب إلى المدن المكتظة بالسكان، حيث يتسبب استخدام الأسلحة المتفجرة في معاناة إنسانية لا تطاق. وما فتئنا نشهد أيضا تدميرا للهياكل الأساسية الحيوية، مثل المستشفيات، والمدارس، والجسور، والطرق السريعة، وشبكات المياه، مما سيزيد من تردي الظروف المحيطة بالسكان المدنيين لسنوات تالية.

على الرغم من هذه الحالة المأساوية، والتجاهل تام لنداءات الأمين العام المتكررة من أجل إنهائها، واتخاذ الجمعية العامة في ٢ آذار/مارس للقرار دإط-١١/١ (انظر A/ES-11/PV.5)، لا يزال العدوان الروسي مستمرا، مما يزيد من تحدي المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي. وفي الوقت نفسه، لا يزال مجلس الأمن عاجزا عن معالجة الحالة في أوكرانيا، بما في ذلك عواقبها الإنسانية الوخيمة، بسبب سلوك أحد أعضائه الدائمين، وهو أيضا الذي بادر إلى الحرب، والذي تقع عليه وحده المسؤولية عنها. ولذلك السبب، طلبت مجموعة أقاليمية من الدول الأعضاء، بما فيها إيطاليا، استئناف هذه الدورة الاستثنائية الطارئة. وإذا لم يكن بوسع المجلس اتخاذ إجراء بشأن هذه المسألة الأساسية، فإن من حق الجمعية وواجبها أخذ زمام المبادرة.

من أجل حماية السكان المدنيين في أوكرانيا، من الضروري أن توقف روسيا عدوانها فورا وأن تكفل المرور الآمن للمدنيين وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية من دون عوائق وأن تنخرط سريعا وبصدق في مفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي. وذلك هو صلب مشروع القرار A/ES-11/L.2، الذي قدمته إلى هذه الجلسة للدورة الاستثنائية الطارئة مجموعة أقاليمية من الدول الأعضاء والذي يحظى بالفعل بتأييد عدد كبير من المقدمين. ونثق بأنه في مواجهة هذه المأساة الإنسانية التي لا تطاق التي تحدث في قلب أوروبا، ستستجيب الجمعية العامة كما فعلت في ٢ آذار/مارس (انظر A/ES-11/PV.5)، بإظهار شدة تماسكها وشعورها بالمسؤولية وتصميمها.

وينبغي أيضا ألا يغيب عن البال أن هذه الحرب العدوانية تؤثر تأثيرا خطيرا على الأمن الغذائي في مختلف أنحاء العالم. وقد حان الوقت الآن للعمل، من دون تردد، لإعادة تأكيد الطابع الوجوبي للقانون الدولي الإنساني وحجيته المطلقة تجاه الكافة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على تمييز واضح لا لبس فيه بين المعتدي والضحية. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على تضامننا الكامل مع ملايين الأشخاص الذين يعانون في هذه الحرب العدوانية. وستواصل إيطاليا، إلى جانب شركائها وحلفائها الأوروبيين، الاضطلاع بدورها في تقديم المساعدة الإنسانية والوقوف إلى جانب أوكرانيا وشعبها.

السيد دي سوزا مونتيرو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): مع استمرار النزاع في أوكرانيا، تزداد الحالة الإنسانية المزرية في المنطقة تدهورا. ويساور البرازيل قلق بالغ إزاء التقارير المتزايدة عن وقوع إصابات بين المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وقد تزايد تدفق اللاجئين والمشردين داخليا. وبانضمامها إلى الجهود الرامية إلى التخفيف من أزمة اللاجئين في أوروبا، سارعت البرازيل إلى تنفيذ سياسة منح تأشيرات لأغراض إنسانية للأشخاص الفارين من النزاع في أوكرانيا. وفي الأسابيع القليلة الماضية، منحت سفاراتنا في المنطقة تأشيرات دخول خاصة للأوكرانيين والأشخاص عديمي الجنسية، الذين وصل الكثيرون منهم بالفعل إلى البرازيل.

وعلاوة على ذلك، واستجابة للحاجة الماسة إلى المساعدة الإنسانية، أرسلت الحكومة البرازيلية في الأسبوع الماضي شحنة تبرعات إلى أوكرانيا بلغ مجموعها حوالي ٠٠٠ ٢٠ صنف، بما في ذلك أجهزة لتنقية مياه وحوالي تسعة أطنان من المواد الغذائية ونصف طن من الإمدادات الطبية. وقد أُفرغت تلك الإمدادات هناك، بمساعدة السفارة البرازيلية في وارسو، وسُلمت إلى وجهتها بالتنسيق مع السلطات الأوكرانية. ويجب على المجتمع الدولي أن يهب لمساعدة أشد الناس احتياجا، ليس المتضررين مباشرة من الأعمال العدائية على الأراضي الأوكرانية فحسب، ولكن كذلك اللاجئين في البلدان المجاورة.

ما من شك في المعاناة الإنسانية الهائلة والدمار اللذين تسببهما النزاعات المسلحة، ويظل إنهاء الأعمال العدائية أفضل طريقة للتقليل إلى أدنى حد من عواقبها الإنسانية. وقد يكون للنزاع في أوكرانيا كذلك أثر مدمر على الأمن الغذائي بتعطيله للنظم الغذائية وزيادة خطر الجوع في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية. وتعيد البرازيل تأكيد دعوتها إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية في أوكرانيا. ويساور البرازيل القلق أيضا إزاء الفرض العشوائي لجزاءات اقتصادية واسعة النطاق، الأمر الذي ستكون له آثار سلبية على كل بلد، مما يزيد من المصاعب التي تواجهها الاقتصادات التي تعاني أصلا من ضغوط إذ تتعافى من الجائحة. وسينتهي الأمر بالفئات الأكثر ضعفا إلى المعاناة من عواقب التدابير التي سيثبت عدم فعاليتها في الغالب.

وبينما يستمر النزاع، يجب على جميع الأطراف أن تتقيد تقيدا تاما بالقانون الدولي الإنساني وأن تتمسك بمبادئ التمييز والتناسب والحيطة والإنسانية. وتحث البرازيل أوكرانيا وروسيا على زيادة حوارهما الرامي إلى الاتفاق على معايير واضحة وملموسة لتنفيذ التزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني بغية تحسين سلامة المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. ويجب أن يتمكن المدنيون الذين يرغبون في الفرار من الأعمال العدائية من فعل ذلك بأمان، وينبغي ألا تستهدف الهجمات من يقررون البقاء. وعلى ذات المنوال، يجب على الطرفين أن يكفلا المرور الآمن لشحنات الإغاثة للمحتاجين.

ويساور البرازيل قلق بالغ إزاء أثر النزاع على أشد الفئات ضعفا، ولا سيما إزاء التقارير المتعلقة بالصعوبات التي تواجه إجلاء الأشخاص ذوي الإعاقة. ويتمثل أحد أهداف القانون الدولي الإنساني في صون الكرامة الإنسانية، حتى في أسوأ النزاعات. وذلك هو الحد الأدنى، وينبغي أن يوحدنا بدلا من أن يفرقنا. والمنطق وراء ذلك واضح. فعندما يندلع نزاع، أيا كانت أسبابه، يجب تجنيب المدنيين المخاطر ويجب أن يتلقى الجرحى الرعاية الطبية ويجب أن تصل المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين ويجب معاملة المحتجزين معاملة إنسانية في جميع الظروف. إن قواعد الحرب ليست اختيارية.

وعندما تصبح الخطوط الفاصلة بين المقاتلين والمدنيين غير واضحة، ينشأ خطر زيادة الخسائر في صفوف المدنيين، لا سيما في النزاعات المسلحة التي تدور رحاها في المناطق الحضرية وتُستخدم فيها الأسلحة المتفجرة. ويجري استدعاء المدنيين للانضمام إلى القتال، ربما من دون تدريب مناسب. وينبغي للطرفين أن يسعيا جاهدين لضمان حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية الحيوية، بغض النظر عن مكان وقوع الأعمال العدائية. إن التقارير التي تفيد بوقوع هجمات على مرافق الرعاية الصحية في أوكرانيا، مما تسبب في مقتل وإصابة العشرات، تثير القلق بصفة خاصة. فينبغي أن يتمتع العاملون في المجال الصحي والمرافق الطبية بحماية خاصة وألا يكونوا أهدافا عسكرية.

لقد اجتمعت الجمعية العامة مرة أخرى لمعالجة حالة ملحة تنطوي على تهديد للسلام والأمن الدوليين وتترتب عليها عواقب إنسانية

وخيمة. ويجب على الأمم المتحدة أن تتصرف بمسؤولية وبطريقة مجدية. وينبغي لنا أن نسعى جاهدين للعمل معا لوضع تدابير يكون لها أثر ذو مغزى على أرض الواقع ويمكن أن تؤدي إلى سلام دائم في أوكرانيا.

السيد ناصر (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لأمر مثبط أن نجتمع اليوم مرة أخرى، بعد شهر واحد من آخر جلسة للجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية الطارئة (انظر A/ES-11/PV.6)، لتناول الحالة الإنسانية المتدهورة في أوكرانيا. في هذه اللحظة، يقبع ملايين المدنيين الأبرياء في مرمى النيران المتبادلة، محاصرين بين الخيارات القاتمة المتمثلة في مغادرة منازلهم أو محاولة البقاء على قيد الحياة في ظروف تزداد خطورة وترديا. والعديد من المدنيين جادوا بأرواحهم بالفعل. وفي أجزاء كثيرة من البلد، لم تعد الخدمات العامة الأساسية متاحة. ويجري تدمير الهياكل الأساسية الرئيسية بمعدل ينذر بالخطر. وسيستغرق الأمر سنوات وقدرا هائلا من الموارد لإعادة البناء. ويتطلع العالم إلى الأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات للمساعدة في تخفيف معاناة الأبرياء وإنقاذ الأرواح. وتقع على عاتقنا مسؤولية توجيه رسالة واضحة وموحدة إلى جميع الأطراف.

أولا، يجب ألا يدخروا جهدا لوقف الحرب. وعليهم أن يتخذوا خطوات فورية لخفض التصعيد وإنهاء الأعمال العدائية وإرساء وقف دائم لإطلاق النار.

ثانيا، يجب احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك أحكامه المتعلقة بحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. ويجب أن تتاح المساعدة الإنسانية لجميع المحتاجين، في جميع المناطق، دون استثناء. ويجب ضمان المرور الآمن، وتيسير عمليات الإجلاء للمدنيين الذين يرغبون في مغادرة أوكرانيا.

ثالثا، يجب على الأطراف تكثيف الحوار والمفاوضات. ولن يأتي السلام الدائم إلا على طاولة المفاوضات. وعلينا أن نضغط بشكل جماعي من أجل الحوار والتوصل إلى حل سلمي. وأي شيء أقل من ذلك الهدف لن يؤدي إلا إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في أوكرانيا.

وقد أشار الكثيرون إلى أن الوضع في أوكرانيا بلغ نطاقا لم تشهده أوروبا منذ عقود. وتداعياته الإنسانية مدمرة. وفي حين أن الحرب مثيرة للانقسام بطبيعتها، فإن السؤال المطروح علينا اليوم هو ما إذا كان بإمكاننا أن نتحد داخل هذه الهيئة لمعالجة الأزمة الإنسانية في أوكرانيا، أو إذا كنا سنترك أنفسنا منقسمين، ونسمح لخلافاتنا بأن تتغلب علينا، ونقف مكتوفي الأيدي بينما يعاني الكثيرون. بالنسبة لإندونيسيا، فإن الجواب واضح وضوح الشمس. نريد من الجمعية العامة أن تحافظ على وحدتها وأن تقوم بعمل موحد للمساعدة في معالجة الأزمة الإنسانية في أوكرانيا. فالأمم المتحدة، في نهاية المطاف، هي الهيئة العالمية التي تتمتع بميزة نسبية لمعالجة الأزمات الإنسانية. والقيام بأي شيء أقل من ذلك لن يؤدي إلا إلى مزيد من تقليص الثقة العالمية بالأمم المتحدة واحترامها. لقد حان الوقت لكي نضع الاعتبارات الإنسانية فوق الخلافات السياسية ونعمل من أجل الهدف النهائي المتمثل في إنهاء الحرب والمعاناة وتحقيق السلام الدائم في أوكرانيا.

السيد برونغثورا (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): تشعر تايلند بقلق بالغ إزاء الأزمة الإنسانية المستمرة في أوكرانيا، وتشعر بحزن عميق إزاء الخسائر في الأرواح البريئة وتدمير الممتلكات والهياكل الأساسية المدنية في أوكرانيا، فضلا عن محنة المدنيين المتضررين، بمن فيهم أولئك الذين فروا إلى البلدان المجاورة. وندعو إلى احترام أرواح المدنيين وبنيتهم التحتية وحمايتهم، وإلى تيسير وصول المتضررين داخل أوكرانيا وحولها إلى المساعدة الإنسانية، دون تسييس أو تمييز على أي أساس. وفي هذا الصدد، تدعو تايلند جميع الأطراف إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتشدد على ضرورة قيام جميع الجهات الفاعلة التي تقدم المساعدة الإنسانية بتعزيز مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال واحترامها احتراما كاملا.

وتؤكد تايلند من جديد التزامها بدعم المجتمع الدولي في التخفيف من آثار الأزمة الإنسانية المستمرة في أوكرانيا، التي ثبتت صعوبتها بالفعل بسبب تأثير جائحة مرض فيروس كورونا. ومن جانبها، قدمت

تايلند المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الإمدادات الغذائية والطبية وغيرها من الإمدادات الأساسية، إلى المدنيين عن طريق جمعية الصليب الأحمر في أوكرانيا. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت جمعية الصليب الأحمر في تايلند مساهمة مالية إلى جمعية الصليب الأحمر الأوكرانية دعما لعملياتها الإنسانية الجارية، وهي تدعم أنشطتها الغوثية من خلال مبادرة عامة لجمع التبرعات.

ولن يؤدي التصعيد إلا إلى تفاقم أثر الحالة، بما في ذلك عواقبه الإنسانية، سواء في أوكرانيا أو حول العالم. ولذلك، ترحب تايلند بالجهود المتواصلة في المحادثات الثنائية بين الأطراف المعنية وتشجع على ذلك، وتأمل في تحقيق نتائج مثمرة منها، لا سيما فيما يتعلق بتحسين الحالة الإنسانية الملحة، وفي التوصل إلى تسوية سلمية للحالة.

السيد بلانكو كوندي (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نحن، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، هنا اليوم لمعالجة العواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا. إن ملايين الرجال والنساء والأطفال والمسنين والمعوقين عالقون في هذا الصراع، وهم الذين يدفعون الثمن الأكبر في هذه الحالة المؤسفة من خلال معاناتهم وحياتهم ومستقبلهم واستقرارهم النفسي. إنهم يدفعون لأننا لم نتمكن من منع معاناتهم وقلب حياتهم وكرامتهم رأسا على عقب.

وتشعر الجمهورية الدومينيكية بقلق عميق لوجود مشروعي قرارين (A/ES-11/L.2 و A/ES-11/L.3) معروضين علينا اليوم. ورغم ما نشعر به من إحباط، سنتخذ اليوم قرارا مبدئيا، مع مراعاة ملايين المدنيين الذين يجب أن تكفل أطراف الصراع حمايتهم. وفي هذا الصدد، أود أن أدلي بالنقاط التالية.

أولا، يتعين على الأطراف احترام جميع قواعد القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بسير الأعمال القتالية، دون مزيد من التأخير ودون شروط، والسعي إلى تسوية تفاوضية لإعادة السلام إلى أوكرانيا. وحتى إذا لم يكن وقف الأعمال العدائية ممكنا، ينبغي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع المعاناة الإنسانية، بما في ذلك عن طريق تسهيل وصول المساعدات الإنسانية للناس، بغض النظر عن مكان وجودهم، ومنع الهجمات على البنية التحتية المدنية مثل المستشفيات والمدارس والبنية التحتية الكهربائية وأشغال المياه.

إن أي شخص يقع في براثن الصراع المسلح ضعيف وسيعاني. ومع ذلك، فإن البعض أكثر ضعفا من غيرهم. والنساء والأطفال والمسنون والمشردون داخليا معرضون للخطر بشكل خاص. لكن الأشخاص ذوي الإعاقة يستحقون أيضا اهتمامنا الفوري ويحتاجون إليه. ونحن بحاجة إلى أن تعمل جميع الجهات الفاعلة على الأرض معا لحمايتهم وتسهيل حركتهم وإجلائهم إلى مناطق آمنة وضمان تلبية جميع احتياجاتهم الطبية والرعاية.

وفي الختام، نلاحظ بقلوب مثقلة بالحزن أنه إذا استمر هذا الصراع، فإن عواقبه الإنسانية ستمتد إلى ما هو أبعد من حدود أوكرانيا. إذ ينتج الاتحاد الروسي وأوكرانيا معا حوالي ٢٥ في المائة من إنتاج القمح في العالم. وبالنظر إلى أن العديد من البلدان تعتمد على تلك الإمدادات، فإن الصراع يمكن أن يكون له أثر مدمر على الأمن الغذائي لسكانها. نحن بحاجة إلى التأكد من أن ذلك لن يحدث. علينا أن نوقف انتشار المعاناة. ونحن بحاجة إلى منع المزيد من تصعيد الحالة ومنع الصراع من دفع ملايين الأشخاص الذين يعانون بالفعل مستويات مختلفة من انعدام الأمن الغذائي إلى هاوية المجاعة.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اليوم هو ٢٣ آذار/مارس. لقد مر شهر بالفعل منذ بدء العدوان الروسي على أوكرانيا في ٢٤ شباط/فبراير، والحالة المدمرة لا تحتاج إلى وصف. فالأرقام مفزعة. لقد وتقطعت السبل بنحو ١٢ مليون شخص في المناطق المتضررة، معرضين بشكل مباشر لانعدام الأمن، وكثير منهم معزولون تماما عن الإمدادات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والماء والدواء. ويمثل ذلك أكثر من ٢٥ في المائة من مجموع سكان أوكرانيا. وقد شُرد نحو ١٠ ملايين شخص من ديارهم. وفر أكثر من ٣,٥ ملايين شخص، أو ١٠٠ ٠٠٠ شخص يوميا، من البلد، ٩٠ في المائة منهم من النساء والأطفال. لقد وقعت ٢ ٥٠٠ إصابة في صفوف المدنيين، ونعلم أن الأعداد الحقيقية في حالات النزاع أعلى من ذلك بكثير. وقد حولت

حملات القصف الواسعة والعشوائية مدنا بأكملها إلى أنقاض. وكل شيء أصبح هدفا – المناطق السكنية والمنازل والمدارس والمستشفيات والمسارح والمناطق التجارية. أصبحت ماريوبول، حلب الجديدة، الوجه الحقيقي لروسيا، العضو الدائم في مجلس الأمن الذي منح نفسه ترخيصا لقتل المدنيين وتدمير المدن.

وندرك أن خطط موسكو الأولية للحرب الخاطفة قد خرجت عن مسارها بسبب المقاومة الأوكرانية. ويعلم الأوكرانيون، بعزمهم واقتناعهم، ما الذي يقاتلون من أجله. وفي المقابل لا يعرف الجنود الروس، في حالة الشك التي تعتريهم، ما الذي يموتون من أجله. وينبغي ألا ننسى أن هذه ليست حرب الروس ضد الأوكرانيين. بل إنها حرب رجل واحد، في عزلته، تمكن بأفعاله المتهورة من توليد أكبر قدر ممكن من الوحدة والعزلة لبلده عن العالم. لقد شهد التاريخ أكثر من مرة إخفاق الرجال الأقوياء في جهودهم لإعادة كتابة التاريخ. وتنتهي جرائمهم في نهاية المطاف إلى أن تكون مجرد نَقْشٌ على قبورهم.

هذه الحرب، التي تغذيها الغطرسة والنرجسية وجنون العظمة، تدمر أوكرانيا بشكل منهجي ومنتظم وبدم بارد. وتشكل أزمة اللاجئين الضخمة تحديا خطيرا وعميقا لأوروبا. ولكن هذا الابتزاز البغيض محكوم عليه بالفشل، تماما كما فشل الابتزاز الذي مارسته برلين الغربية في عام ١٩٤٨. بيد أن الأزمة تؤثر على العالم بأسره، ولا سيما البلدان النامية. والارتفاع الحاد جدا في أسعار السلع الأساسية بسبب الحرب يجعل الفقراء أفقر والضعفاء أضعف. لا يمكن لأحد أن يصف هذا بأنه نتيجة غير مقصودة، لأنه كان معروفا. هذا ما تلحقه روسيا بأوكرانيا والعالم.

لقد شاركت ألبانيا في تقديم مشروع القرار A/ES-11/L.2 بشأن العدوان على أوكرانيا. ونأمل أن يتسنى تنفيذه للمساعدة في حماية المدنيين، ولكن إذا اعتمد – وآمل أن نعتمده – فإننا نشك في أن روسيا ستحترمه. ومن الصعب أن نصدق أن بلدا انتهك بشكل صارخ كل قاعدة في القانون الدولي سيدعم نصا قوضه في المجلس ويحاول تقويضه هنا. ولهذا السبب نحتاج مرة أخرى إلى أن نوضح ما نمثله وأن نؤيد نصا يبين بوضوح سبب وجود هذه الحالة وما الذي ينبغي عمله ومن يقوم به. إنه نص لا يحتوي سوى على تعريف واحد للعدوان، وهو "العدوان".

وندرك أنه لا يمكن بناء أي مستقبل بنجاح من خلال العيش في الماضي. ولذلك، يجب ألا نخطئ. إذا نجحت روسيا في هذه الحرب غير القانونية، فقد تم تحذيرنا جميعا. ولن ينتهي الأمر عند أوكرانيا فحسب.

السيدة سكوتشيك (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد بولندا تأييدا تاما نص مشروع القرار A/ES-11/L.2، المقدم من أوكرانيا، بشأن العواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا.

ونؤيد البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ونود أن نكمله ببعض الملاحظات من منظورنا الوطني.

إن الحالة الإنسانية في أوكرانيا تتدهور بمعدل يثير الجزع. ويقدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن ١٢ مليون شخص سيحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، مما يعني أن ما يقرب من ٣٠ في المائة من مجموع سكان البلد سيحتاجون إلى المعونة. يحتاج الأشخاص المحاصرون في المدن الأوكرانية إلى مساعدة إنسانية عاجلة، والجهة الفاعلة المسؤولة الوحيدة عن هذه الكارثة هي روسيا.

وقبل أسبوع، ألقت القوات الروسية قنبلة على مسرح يحمل علامة واضحة تبين أنه هدف مدني يأوي الأطفال، حيث سعى مئات المدنيين إلى الأمان في مدينة ماريوبول المحاصرة. وهذا دليل واضح على أن روسيا تتعمد خلق كارثة إنسانية في أوكرانيا في تجاهل صارخ لمبادئ القانون الدولي الإنساني. وخلال الأيام القليلة الماضية، شهدنا تكتيكات وحشية ولاإنسانية قام بها الجيش الروسي وتهدف إلى ترويع السكان المدنيين من خلال الهجمات العشوائية على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، مما يحرمهم حتى من الحصول على مياه الشرب والكهرباء. وتدين بولندا بأشد العبارات الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية، مثل المدارس والمستشفيات ودور الأيتام والهياكل الأساسية المدنية الحيوية. وتشكل هذه الأعمال انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف، التي تضم ١٩٦ دولة طرفا، بما فيها روسيا، فضلا عن انتهاك خطير

للقوانين والأعراف المنطبقة في النزاعات المسلحة الدولية. وتشكل تلك الأعمال جرائم حرب بموجب القانون الدولي.

ويجب ألا نلتزم الصمت. ومنذ بداية الغزو الروسي، أبلغت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن وقوع ما يقرب من ٢ ٥٠٠ ضحية مدنية في أوكرانيا، بما في ذلك مقتل ٩٢٥ شخصا. ومن المرجح أن تكون الأرقام الحقيقية أعلى من ذلك بكثير. ويجب وقف ذلك. وبتصويتنا مؤيدين لمشروع القرار الذي قدمته أوكرانيا، نعرب عن تأييدنا للوقف الفوري للأعمال العدائية ولكفالة وصول المساعدات الإنسانية. وهذا ما يحتاج إليه الشعب الأوكراني بشدة. وهذا ما يتعين علينا أن نحققه، بوصفنا المجتمع الدولي.

لا تقتصر العواقب الإنسانية للحرب المستمرة التي تشنها روسيا على أوكرانيا على الأوكرانيين في وطنهم. وبوصف بلدنا جارا وصديقا مقربا لأوكرانيا، فإننا في بولندا نرى بأم أعيننا العواقب الإنسانية المأساوية للعدوان الروسي على أوكرانيا. وفي كل يوم، على الحدود البولندية الأوكرانية، نرى تدفقا مستمرا للأشخاص الذين يدخلون بولندا مصابين بصدمة شديدة. ومنذ ٢٤ فبراير/شباط، أجبر أكثر من ٢,٥ مليون شخص على مغادرة أوكرانيا نتيجة للعدوان العسكري الروسي، وفر منهم ٢,٢ مليون شخص إلى بولندا. وقد وجد معظمهم مأوى وبقوا في بلدنا. وبروح من التضامن، ستواصل بولندا قبول وتوفير المأوى والغذاء والرعاية الصحية والسلامة لكل شخص محتاج، بغض النظر عن جنسيته أو عرقه أو عقيدته الدينية. لقد سجلنا بالفعل مواطنين من ١٧٠ جنسية على حدودنا. إن عواقب الغزو الروسي لأوكرانيا محسوسة في كل بلد تقريبا في جميع أنحاء العالم. إنه يؤثر على أوكرانيا. إنه يؤثر على أوروبا. إنه يؤثر علينا جميعا.

ويركز مشروع القرار المقدم من أوكرانيا على الاحتياجات الإنسانية العاجلة ويعرب عن دعمه للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية لتقديم المساعدة إلى الشعب الأوكراني. ويطالب بوقف الأعمال العدائية ويحث على وصول المساعدات الإنسانية. كما أن مشروع القرار يبحث في العواقب الأوسع نطاقاً للحرب، بما في ذلك على الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، فإنه يتضمن صياغة قوية بشأن أهمية حماية جميع المدنيين الفارين من الحرب من دون تمييز، بمن فيهم الرعايا الأجانب، وخاصة الطلاب.

وندعو كل دولة عضو إلى الوقوف بحزم وراء مشروع القرار المتعلق بالعواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا والتصويت تأييداً له. وقد صيغ النص بالتعاون مع أوكرانيا وبموافقتها، ومن ثم فهو يحترم الاحتياجات الخاصة للبلد المعني أكثر من غيره. وتود بولندا، بوصفها عضواً في المجموعة الأقاليمية للبلدان التي عملت على مشروع القرار، أن تؤكد أننا كفلنا إجراء عملية شاملة للجميع وشفافة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أننا بتأييدنا لمشروع القرار هذا نُظهر دعمنا لشعب أوكرانيا الذي يواجه العواقب الإنسانية المأساوية للحرب التي تشنها عليه روسيا.

قبل ستة وسبعين عاماً، قررت الجمعية العامة أننا مصممون على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وفي الوقت الحالي، نحن نفشل في ذلك. وكل يوم يقتل المزيد من الناس، بمن فيهم الأطفال. ولا يزال مئات الآلاف عالقين في المدن المحاصرة، وغالباً ما لا يحصلون على المياه أو الأدوية، مع اقتراب نفاد الإمدادات الغذائية. ومن واجبنا أن نتصرف الآن بالتصويت مؤيدين لمشروع القرار الذي قدمته أوكرانيا.

السيد رويدياس بيريس (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): تكرر شيلي مرة أخرى إدانتها التامة لغزو الاتحاد الروسي لأوكرانيا. منذ أن بدأت الدورة الاستثنائية التاريخية للجمعية العامة، في ٢٨ شباط/فبراير (انظر A/ES-11/PV.1)، ساءت الحالة في الميدان بشكل كبير، ويعزى ذلك جزئياً إلى استخدام قذائف جديدة ذات قدرة مذهلة على التدمير. وبالمثل، ازداد قصف المستشفيات والمدارس والأحياء السكنية التي لا يزال المدنيون محتجزين فيها.

تؤيد شيلي مشروع القرار المعنون "العواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا" (A/ES-11/L.2) الذي يركّز على العواقب الإنسانية الكارثية التي شهدناها هناك، لأن هذا هو ما يصرخ من أجله الضحايا المدنيون

للهجمات البرية والجوية الدموية التي شنها الاتحاد الروسي. ويرشدنا القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان إلى الصكوك التي ينبغي أن تستخدم في حالات من هذا القبيل.

يشير مشروع القرار الذي سنصوت عليه إلى التدابير التي ستكون مناسبة للحالة الراهنة، والتي تشمل وقف جميع الهجمات على السكان المدنيين وتوفير الحماية الكاملة للمدنيين، فضلاً عن العاملين في المجال الإنساني والصحفيين والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، بمن فيهم النساء والأطفال والعاملون في المجال الطبي ومعداتهم ووسائل نقلهم والمستشفيات. وفي الوقت نفسه، يجب ضمان سلامة جميع الفارين من النزاع والعنف وكرامتهم وحقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية – سواء على الأراضي الأوكرانية أو في البلدان التي يلتمسون اللجوء فيها – بدون تمييز من أي نوع، بغض النظر عن وضعهم. وينبغي أن ندين أي عمل أو مظهر أو تعبير عن العنصرية أو التمييز العنصري أو كره الأجانب أو أي شكل آخر من أشكال التعصب ضد الأشخاص المتنقلين، بمن فيهم اللاجئون. وبالمثل، يجب ضمان أمن الممرات الإنسانية.

وبوصفنا مجتمعاً دولياً وبوصفنا بشراً، تقع على عاتقنا اليوم مسؤولية ضمان توفير الحماية والمساعدة الإنسانية للمدنيين المتضررين من نزاع ناجم عن عمل عدواني. وفي ذلك الصدد، نشكر جميع الدول التي تستضيف حالياً أكثر من ٤ ملايين شخص اضطروا إلى مغادرة أوكرانيا بسبب النزاع.

وقبل أن أختتم بياني، يودّ بلدي أن يكرر مناشدته لجميع الأطراف مواصلة محادثات السلام. وندعو مرة أخرى إلى إيجاد حل سلمي وفوري للنزاع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا من خلال الحوار السياسي والمفاوضات والوساطة وغيرها من الوسائل السلمية وفقاً للقانون الدولي.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحّب بإعادة عقد الدورة الاستثنائية الطارئة المعنية بالحالة في أوكرانيا.

لقد أصدرت الجمعية العامة قبل ثلاثة أسابيع، بأغلبية ساحقة، نداء واضحاً فيما يتعلق بالعدوان على أوكرانيا (القرار دإط–١١/١). وطالبت بوقف فوري للأعمال القتالية، فضلاً عن الانسحاب الكامل والفوري لجميع القوات من أوكرانيا، بغية إيجاد الحيز اللازم للدبلوماسية الحقيقية وعملية سلام ذات مصداقية وشاملة للجميع تماماً. وقد أظهر رد فعل الاتحاد الروسي تجاهلاً تاماً لتعددية الأطراف المجسدة في قرار الجمعية العامة وأمر محكمة العدل الدولية المؤرخ ١٦ آذار/مارس (”ادعاءات الإبادة الجماعية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها“ (أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي)، القائمة العامة رقم ١٨٢). فهو لم يخفق في الاستجابة لنداء الجمعية العامة الذي لا لبس فيه فحسب، بل وانخرط أيضاً في مزيد من التصعيد العسكري.

إننا نرى في أوكرانيا أدلة، بأوضح العبارات الممكنة، على القاعدة البديهية القائلة بأنه ما إن تبدأ الحرب حتى تتبعها جرائم الحرب. لذلك يجب أن يظل العدوان على أوكرانيا في مقدمة مناقشاتنا فيما نعالج عواقبه، فضلاً عن المسؤولية الجنائية الفردية التي ينطوي عليها بالنسبة للأشخاص الذين يشغلون مناصب قيادية. لقد مرّت أوكرانيا بمعاناة لا حصر لها منذ أن اجتمعت الجمعية العامة آخر مرة في الدورة الطارئة (انظر A/ES-11/PV.6). ولم يتحمّل السكان المدنيون العبء الأكبر من آثارها فحسب، بل إن القوات المسلحة الروسية قد استهدفت المدنيين على نحو متزايد في انتهاك صارخ لأهم المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، وهي الضرورة العسكرية والتمييز والتناسب. ونتيجة لذلك، نزح جزء كبير من السكان المدنيين قسراً. إن الهجوم على ماريوبول مروع بشكل خاص ويذكرنا بصورة مستغربة بالهجوم السيئ السمعة على حلب في ما ينطوي عليه من هجوم عشوائي على البنية التحتية المدنية وإلحاق خسائر جماعية في صفوف المدنيين كوسيلة من وسائل الحرب.

وكل ذلك يتجاوز بكثير المناقشة التي نشارك فيها اليوم. إنه رفض مباشر لتعددية الأطراف التي تجسّدها الجمعية العامة والتي تمسّ الحاجة إليها للتصدي للتحديات الأخرى في عصرنا، من مكافحة

تغير المناخ إلى التغلب على الأثر المدمر لجائحة مرض فيروس كورونا وأوجه عدم المساواة التي تفاقمت بسببه ومعالجة حالات الطوارئ الإنسانية وغيرها من حالات الطوارئ في جميع أنحاء العالم. إن شعب أوكرانيا هو الضحية الرئيسية للحرب، ولكن تأثيرها محسوس بالفعل في جميع أنحاء العالم. سيكون الهجوم على واحد من كبار المنتجين الزراعيين مدمراً للأمن الغذائي العالمي. والنمو المقبل في الإنفاق العسكري سيجعل العالم أكثر خطورة. وستكون هناك تداعيات هائلة على جداول الأعمال التي كانت بالفعل في حالة هشة قبل العدوان على أوكرانيا، من إزالة الأسلحة النووية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا يمكن التراجع عن أي من ذلك برمته، ولكن يمكن تخفيف الآثار بتدبير واحد، وهو الإنهاء الفوري للغزو، كما طلبت الجمعية العامة.

ورداً على العدوان، تكاتفت الحكومات والقطاع الخاص بطريقة لم يسبق لها مثيل للدفاع عن أساسيات نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية. وهذه خلاصة إيجابية إذا ما استطعنا تطبيقها على تحديات أخرى في المستقبل. وقد كان للقرار دإط-١/١١، الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٢ آذار/مارس، صدى قوي في جميع أنحاء العالم. وقد أثبتت الجمعية العامة قدرتها على التصرف بشكل حاسم عندما يتعرض ميثاق الأمم المتحدة للتهديد. ويمكن أن تكون الأزمة الحالية لحظة حاسمة للجمعية العامة ولقدرتها على إظهار القيادة التي تتطلبها التحديات الأخرى.

تتمتع المنظمة بخبرة واسعة في مجال المساعدة الإنسانية، بما في ذلك في أصعب الظروف. وقد وضعت الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة القواعد الأساسية لإيصال المساعدة الإنسانية. وتحظى القواعد ذات الصلة المحددة في القانون الدولي الإنساني بقبول على المستوى العالمي. ومع ذلك، ينبغي أن نطالب باحترام تلك القواعد. وهذا يعني، في جملة أمور، توفير ممر آمن في كلا الاتجاهين للفارين ولمقدمي المعونة الإنسانية، وحماية المدنيين في جميع الأوقات وفي جميع الظروف، وحظر شن هجمات على البنية التحتية المدنية الحيوية في جميع الأوقات، والحظر المطلق للأسلحة غير المشروعة.

ونؤيد الجهد المبذول المبين في مشروع القرار المعروض علينا لدعم الأهداف الإنسانية الأساسية في سياق دعوته للاتحاد الروسي إلى وقف الأعمال العدائية ضد أوكرانيا. ولذلك، فقد شاركنا في تقديم مشروع القرار ونأمل أن تصوت أغلبية ساحقة من الجمعية مؤيدة له.

السيد مالوفره (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

ليس هذا هو الوقت المناسب لغض الطرف عن المأساة الإنسانية التي يعيشها ملايين الأوكرانيين. ويجب علينا، نحن المجتمع الدولي، أن نعمل الآن متحدين وأن نحشد كل مواردنا وجهودنا لوقف العدوان العسكري الذي يشنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا وشعبها، والذي خلق أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل. فالقصف العشوائي بالقذائف والقنابل للأهداف المدنية والبنية التحتية يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني. وإن احترام حماية المدنيين، ولا سيما أضعفهم، فضلا عن العاملين في المجال الإنساني والصحي، يكمن في صميم جميع القوانين الإنسانية الدولية. وينبغي ألا يكون هناك إفلات من العقاب على أي انتهاك للقانون الإنساني أو قانون حقوق الإنسان. ويجب كفالة المساءلة. وتؤيد سلوفينيا إجراء تحقيق في الجرائم المرتكبة ومقاضاة مرتكبيها، بما في ذلك جريمة العدوان على الصعيدين الدولي والوطني.

إن أزمة اللاجئين المتفاقمة تتطلب منا إبداء التضامن واتخاذ إجراء فوري. ويجب إنشاء ممرات إنسانية حقيقية تسمح بعبور المعونة الإنسانية بشكل آمن إلى المناطق التي تتعرض للهجوم ونقل الأشخاص المتضررين بعيدا عن طريق الأذى على نحو فعال وغير مشروط وآمن. ويقوم جيران أوكرانيا ومواطنوها بعمل رائع في مساعدة الفارين، ونحن نشكرهم على ذلك. وقد قبلت سلوفينيا بالفعل دخول لاجئين وهي على استعداد لتقديم المزيد من المساعدة. فيجب أن تكون الحدود مفتوحة أمام كل من يفر من الحرب.

وفيما يتعلق بالمعونة الإنسانية، ستواصل سلوفينيا تقديم المساعدة إلى أوكرانيا واللاجئين الأوكرانيين، فضلا عن تقديم المساعدة المالية

إلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة كاريتاس الدولية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها. فهذه ليست مجرد أزمة إنسانية في أوكرانيا وأوروبا. إننا نواجه عواقب عالمية على ملايين الأشخاص المعرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي، وعلينا أن نزيد من دعمنا لهيئات الأمم المتحدة التي لها ولايات ذات صلة بالأمن الغذائي.

وندعو إلى تنفيذ القرار A/ES-11/1، الذي اعتمدته أغلبية ساحقة من الجمعية العامة في ٢ آذار/مارس، والذي يشجب بأشد العبارات عدوان روسيا على أوكرانيا ويطالب بالانسحاب الفوري لجميع قواتها من كامل أراضي أوكرانيا. ومن الملح اليوم أن ندعم ونصوت مؤيدين لمشروع القرار A/ES-11/L.2، بشأن العواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا، الذي يدعو إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية من جانب الاتحاد الروسي وحماية السكان المدنيين، بمن فيهم الفارين من الحرب، دون تمييز. ويجسد مشروع القرار بدقة الحالة في الميدان ويدعو إلى احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني. ونحن على استعداد لتقديم المزيد من المساعدة، ونقف إلى جانب أوكرانيا.

السيد إسبينوسا كانيساريس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): دييغو طالب إكوادوري يبلغ من العمر ٢٠ عاما وصل إلى إكوادور أمس بعد فراره من عمليات القصف والتفجيرات والأحداث المأساوية الناجمة عن العدوان العسكري على أوكرانيا. إن دييغو، الذي لجأ إلى مخبأ واضطر لأن يتعلم البقاء على قيد الحياة يوميا في خضم نزاع غريب عنه، شاهد عيان على أن العملية العسكرية الخاصة ليست سوى غزو فاضح لأوكرانيا وشعبها في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة. وعلى غرار دييغو، نجحت حكومة بلدي في إجلاء ما يقرب من ٧٠٠ إكوادوري في ثلاث رحلات جوية إنسانية منذ بداية الحرب التي ألقت بظلالها على البشرية قبل شهر. وكان لدى دييغو صديق أوكراني لم يحالفه نفس الحظ. فلم يتمكن من عبور الحدود، وكل واحد من هؤلاء الإكوادوريين البالغ عددهم ٧٠٠ شخص يعرف أسرة أو أما أو أبا أو ابنا أو ابنة لا تزال تعيش تحت التهديد المتمثل في الدمار والموت.

وعلى الرغم من أن أبناء وطني الآمنين اليوم لن ينسوا أبدا ما مروا به من محنة وعذاب، فإنهم جميعا يدركون أنه لا شيء يضاهي المعاناة والألم اللذين يلحقهما العدوان العسكري بشعب أوكرانيا. وتقديرا من إكوادور لجميع الطلاب الأجانب الذين تم إجلاؤهم وأولئك الذين لا يزالوا باقين، فضلا عن شعب أوكرانيا بأكمله، ولا سيما من أجل تزويد المجتمع الدولي بأداة إضافية في هذا الصدد، انضمت إكوادور إلى مقدمي مشروع القرار A/ES-11/L.2 الرئيسيين، الذي تنص الفقرة ٦ منه على أن الجمعية العامة

”تطالب أيضا بأن توفر جميع الأطراف الحماية للمدنيين الفارين من النزاع المسلح والعنف، بمن فيهم الرعايا الأجانب وخاصة الطلاب، دونما تمييز، بحيث يتسنى لهم المرور الطوعي والآمن دون التعرض لأي عوائق“.

إن البيان الذي أدليت به قبل شهر واحد بالضبط في الجمعية العامة (انظر A/76/PV.59)، الذي دعوت فيه الأطراف إلى الدخول في حوار وخفض التصعيد وإيجاد مخرج دبلوماسي، تحول إلى رماد بعد ساعات قليلة مع التفجيرات الأولى التي وقعت. كم مرة سمعنا في مجلس الأمن وفي البيانات التي أدلي بها لوسائل الإعلام أنه لن يكون هناك غزو؟ وبالتالي، أدى إنكار تنفيذ الضربات العسكرية في الواقع إلى الحد من احتمالات الإجلاء الآمن، مما أدى إلى تفاقم الأثر على السكان المدنيين، وهو تأثير يزداد سوءا كل دقيقة.

إنني أشارك في هذه الجلسة اليوم لأن إكوادور تعتقد أننا لم نخسر كل شيء. فلا يزال بوسعنا، بل ويجب علينا، أن ننفذ وقفا فوريا للأعمال العدائية، على النحو المطلوب في الفقرة ٢ من مشروع القرار A/ES-11/L.2، وقبل كل شيء، على نحو ما تقتضي الفطرة السليمة والأخلاق. لقد أعلن الممثل الدائم لليابان هذا الصباح بوضوح أن الحالة الإنسانية الخطيرة في أوكرانيا ستستمر إن لم نعالج الأسباب الكامنة وراء ما يحدث. وهذا ما يفعله بالضبط مشروع القرار، الذي تقدمه مجموعة أقاليمية من البلدان، بما فيها إكوادور. فهو يتناول أسباب الأزمة الإنسانية الرهيبة وعواقبها. وبناء على ذلك، ستصوت

إكوادور مؤيدة لمشروع القرار A/ES-11/L.2، الذي يحظى بالفعل بمشاركة أكثر من ٨٣ وفدا، وتدعو جميع الوفود إلى أن تحذو حذوها.

كما أدعو الوفود إلى إظهار وحدتها أمام المجتمع الدولي ودعم دور الجمعية وسلطتها، في ضوء جهود التنشيط التي تدعو كل عام إلى تفادي ازدواجية القرارات المقدمة هنا.

السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): في الوقت الذي نتكلم فيه، تحولت شوارع المدن الأوكرانية إلى ساحات حرب. وأصبحت المنازل والمستشفيات والمدارس والمراكز المجتمعية، وحتى مرافق الطاقة النووية، أهدافا عسكرية. وما فتئ ملايين الأوكرانيين يفرون من ديارهم إلى البلدان المجاورة، في حين حوصر كثيرون آخرون، وهم في أمس الحاجة إلى إيجاد مخرج آمن. ولا يجدون ما يقتاتون به أو ماء يشربونه ولا تدفئة أو كهرباء، لكنهم مفعمون بالأمل. ونحن جزء من أملهم.

إن الغزو الروسي لأوكرانيا له تأثير مدمر على المدنيين الأوكرانيين، وكلما طال أمد العدوان، كلما أصبحت تداعياته أسوأ في أوكرانيا وخارج حدودها. ولهذا السبب، بصفتنا أعضاء في المجتمع الدولي، يجب أن نكرر دعوتنا إلى الاتحاد الروسي لوقف أعماله العدائية ضد أوكرانيا. إن مشروع القرار A/ES-11/L.2، الذي نوشك على اعتماده، يركز بصورة جديرة بالترحيب على تدابير حماية المدنيين اللازمة في سياق الغزو الكارثي لأوكرانيا. ويؤكد التقرير مدى أهمية حماية المشردين قسرا وغيرهم من غير المقاتلين، بمن فيهم الصحفيون والعاملون في المجال الإنساني.

وتؤيد كوستاريكا جميع الأحكام المتعلقة بحماية السكان المدنيين والبنية الأساسية. فحماية المدنيين التزام أساسي للأمم المتحدة. إن الأعمال العدائية الجارية هي العامل الرئيسي في معاناة المدنيين. وقد دمرت القنابل العنقودية المدن والبلدات الأوكرانية، وستستمر آثارها لعقود، حيث تنتشر القنابل غير المنفجرة في كل مكان. ويجب علينا الحفاظ على البنية التحتية الحيوية مثل أنظمة المياه والغاز والكهرباء التي تزود منازل المدنيين والمدارس والمرافق الطبية بالإمدادات الحيوية من المياه والكهرباء، بما في ذلك من خلال الحماية من الهجمات باستخدام التقنيات الجديدة والممكنة إلكترونيا.

وقد أوضحت الخسائر الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان في أوكرانيا ضرورة منع أي استخدام لهذه الأسلحة، لأن المدنيين والهياكل الأساسية المدنية هم الذين يتحملون العبء الأكبر من آثارها. وستمثل العملية المقبلة الرامية إلى ترسيخ التزام الدول بمنع استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان فرصة لجميع الدول لتثبت دعمها لتعزيز القانون الدولي وحماية المدنيين.

كما يجب ألا ننسى التداعيات الإنسانية الأوسع نطاقا للأزمة والنزاع، مثل احتمالات تفشي المجاعة وانعدام الأمن الغذائي، التي يواجهها الآن عدد من البلدان التي لا تستطيع تحمل أي اضطرابات في إمداداتها الغذائية. ويرد ما يقرب من ٣٠ في المائة من صادرات القمح والشعير العالمية من أوكرانيا وروسيا. وسيواجه الملايين في البلدان المتضررة من النزاعات مثل اليمن وإثيوبيا وجنوب السودان، التي هي بالفعل على شفا المجاعة، واقعا أكثر فظاعة إذا تعطلت تلك الصادرات. ويمكن للاتحاد الروسي، بإنهاء عدوانه على أوكرانيا، أن يجنب العالم بأسره كارثة.

وباعتماد مشروع القرار، سنكون قد اتخذنا خطوة في الاتجاه الصحيح، غير أن عملنا بعيد تماما عن أن يكون قد بلغ نهايته. ويجب أن نحدد أفضل السبل لرأب الصدع الذي حدث مؤخرا في غطاء المصداقية الذي لا يزال يحمي أجزاء من نظامنا متعدد الأطراف – وهو انتهاك له تداعيات خطيرة على ملايين الأشخاص الذين يعيشون مع العنف وإساءة المعاملة وانتهاكات الحقوق وانعدام الأمن الغذائي في حالات النزاع، داخل وخارج أوكرانيا.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

لقد انقضى أكثر من ٣٠ عاماً منذ أن بدت مدينة فوكوفار الكرواتية مثل ماريوبول اليوم، لكنها لا تزال تحمل ندوب الماضي. وتذكرنا تلك الندوب يوميا بأهمية منع تكرار تلك المآسي. وعلينا جميعا أن نتحد لمنع المزيد من المعاناة في أوكرانيا. والخطوة الأولى تتمثل في دعم مشروع القرار A/ES-11/L.2، الذي قدمته أوكرانيا، والمشاركة في تقديمه والتصويت تأييدا له.

فالأمر هنا لا يتعلق بالقرارات. ولا يتعلق بالكلمات والبيانات. ولا يتعلق بالتصويت. بل يتعلق بالناس – بشعب أوكرانيا الذي يتعرض للهجوم. إنه شعب لا يستحق ذلك. ولم يتخذ أي تدابير استفزازية. لقد استهدف لأنه أراد الحياة بحرية وعلى قدم المساواة، بنفس الطريقة التي يعيش بها الشعب في البلد المجاور له. إنه يعاقب الآن بقسوة لمجرد رغبته في أن ينعم بالحرية والمساواة. لقد انتهكت سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. إن الشعب الأوكراني يتعرض للقتل والتشويه والتشريد والتجويع على أيدي القوات الروسية المحتلة. إننا لا نظهر سوى الحد الأدنى من الاحترام والتعاطف مع الضحايا حينما نقر بمعاناتهم ونساعد ١٠ ملايين مشرد وغيرهم من المحتاجين. ومن الواضح أن العواقب الإنسانية للنزاع لها تأثير يتجاوز حدود أوروبا، وهذا معترف به في جزء مشروع القرار الذي يتناول تأثير النزاع على انعدام الأمن الغذائي. وفي أوكرانيا، لا ينجو أحدمن أن يصبح ضحية لأنه طفل صغير أو شيخ هرم. فقد تعرض المدنيون للهجوم، من الأطفال حديثي الولادة في مستشفى الولادة إلى المسنين في دور رعاية المسنين. فلا يوجد مكان للاختباء. ولا يوجد ملاذ آمن. وقد استُهدفت المدارس والمستشفيات والمسارح ومراكز التسوق.

وفي ذلك السياق، من المهم أن يركز مشروع القرار الذي نعتمده اليوم على الأولويات الإنسانية الرئيسية وأن يكون عملي المنحى. ويدعو مشروع القرار إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية، وحماية المدنيين، بمن فيهم الرعايا الأجانب، من دون تمييز، وحماية الهياكل الأساسية المدنية، وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية واحترام القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقانون اللاجئين.

وتقع على عاتقنا مسؤولية حماية شعب أوكرانيا. إن وقف الهجمات على المدنيين لا يتعلق فقط بالتزامنا الأخلاقي. بل يتعلق الأمر أيضا بالتزاماتنا بموجب القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي. وليس الاستهداف المتعمد للمدنيين والهجمات العشوائية عليهم مجرد تصرف بغيض من الناحية الأخلاقية، بل يشكل جرائم حرب، وإذا ارتكب على نطاق واسع أو بطريقة ممنهجة، فإنه يصبح جرائم ضد الإنسانية.

لذلك، ينبغي لنا أن ندعم كل جهد يُبذل لتحقيق المساءلة عن الجرائم المرتكبة في أوكرانيا. وهذا أمر مهم لتوفير العدالة للضحايا فضلا عن منع تكرار الجرائم في أوكرانيا وفي أماكن أخرى. ونرحب بالأمر الذي أصدرته محكمة العدل الدولية إلى الاتحاد الروسي بأن يعلق فورا عمليته العسكرية (”ادعاءات الإبادة الجماعية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها“ (أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي)، القائمة العامة رقم ١٨٢. ومن شأن الامتثال لهذا الأمر الملزم قانونا والصادر عن الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، أن ينهي جميع المشاكل الإنسانية على الفور. ومع ذلك، اختار الاتحاد الروسي حتى الآن تجاهله. ونحث الاتحاد الروسي على الامتثال للأمر وتعليق عملياته العسكرية وإنهاء المأساة الإنسانية في أوكرانيا.

إلى أين سيؤدي بنا تجاهل ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، فضلا عن الأمر المباشر لمحكمة العدل الدولية؟ هل نريد لأطفالنا أن يعيشوا في عالم تنعدم فيه سيادة القانون، ويصبح فيه الحق للقوة، ونحن في خوف دائم من أسلحة الدمار الشامل؟ لقد حان وقت العمل. قد لا يكون لدينا فرصة أخرى. العالم كما نعرفه ينهار.

السيد فيفيلد (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): هناك سبب واحد وسبب واحد فقط لوقوع كارثة إنسانية في أوكرانيا، وهو الاتحاد الروسي. وهذه الكارثة الإنسانية نتيجة مباشرة للغزو الروسي لأوكرانيا غير المبرر ومن دون سابق استفزاز، وغير القانوني، ولن يأتي التحسن الكبير والأكثر إلحاحا لهذه الكارثة الإنسانية من زيادة الأموال أو تحسين التنسيق أو

زيادة فرص وصول المنظمات غير الحكومية، وهي أمور مهمة على الرغم من أهمية كل تلك الأمور، بل يأتي من الانسحاب الفوري للقوات الروسية من الأراضي الأوكرانية. ولهذا السبب فإن أي قرار ذي مغزى بشأن الوضع الإنساني يجب أن يسمي روسيا بالاسم. يتعين على روسيا أن توقف غزوها. ويجب على روسيا أن تخرج من أوكرانيا.

الملايين من الأوكرانيين الذين يعانون يستحقون الكلام الصريح والصدق على أقل تقدير. فلنؤيد مشروع قرار يبين أننا نقف في تضامن مطلق مع شعب أوكرانيا. لقد تسببت أعمال روسيا في معاناة إنسانية هائلة. وتشعر أستراليا بالأسى بوجه خاص إزاء محنة أشد الفئات ضعفا، بمن فيهم النساء والأطفال والمعوقون والمسنون. ولهذا السبب ستقدم الحكومة الأسترالية ٦٥ مليون دولار من المساعدات المنقذة للحياة، من خلال شركاء موثوق بهم، لتلبية احتياجات من هم بأمس الحاجة إليها. وسنواصل العمل بخطى ثابتة مع شركائنا الدوليين لدعم أوكرانيا وأبناء شعبها في الوقت الذي لا يزالون يواجهون فيه تهديدات بغيضة لحياتهم وأسرهم وسُبل عيشهم. وأستراليا فخورة بأن تكون جزءا من بيان منتدى جزر المحيط الهادئ الذي أدلى به ممثل فيجي صباح اليوم.

ندعو روسيا مرة أخرى إلى سحب قواتها فورا والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. ونشعر بالفزع إزاء التقارير التي تفيد عن شن روسيا هجمات عشوائية على المدنيين. ويجب على روسيا أن تسمح بالمرور الآمن للمدنيين من أوكرانيا وبالوصول الآمن لتقديم المساعدة الإنسانية. وندين الأعمال التي تقوم بها أطراف ثالثة من شأنها أن تمكن وتيسر الغزو الروسي، بما في ذلك من خلال الدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي. ستواصل أستراليا فرض حظر السفر والجزاءات المالية المستهدفة لإلحاق تكاليف باهظة بالذين يتحملون المسؤولية أو يمسكون بمقاليد السلطة في روسيا وبيلاروسيا. ومن المهم جدا أيضا أن نعترف بسخاء البلدان المجاورة التي تستضيف لاجئين. ونقف معها وهي تواصل دعمها لشعب أوكرانيا.

أخيرا، تشيد أستراليا بالمرونة والشجاعة الملموستين اللتين أظهرهما الشعب الأوكراني. ومشروع القرار A/ES-11/L.2 هو المشروع الوحيد الذي شاركت أوكرانيا في صياغته. إننا بالمشاركة في تقديمه والتصويت مؤيدين له، نعطي معنى لمبدأ "لا غنى هنا في المسائل التي تخصنا" في مناطق خارج منطقتنا. وبهذه الطريقة، يمكننا جميعا أن نقول إننا نقف إلى جانب أوكرانيا. ونقف إلى جانب الممثل الدائم لأوكرانيا.

السيدة شوالغر (نيوزيلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشكر نيوزيلندا رئيس الجمعية العامة على استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة للنظر في الحالة الإنسانية في أوكرانيا، ونؤيد البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ في وقت سابق اليوم.

ينتابنا الحزن إزاء الظروف الملحة والكئيبة التي نجتمع فيها. ونشعر بالجزع لرؤية آلاف الضحايا المدنيين والملايين الذين نزحوا بسبب هجوم روسيا على أوكرانيا غير المبرر ومن دون سابق استفزاز. ويساورنا قلق عميق إزاء الآثار غير المتناسبة التي يحدثها هذا الصراع على النساء والفتيات والأطفال والمسنين والمعوقين. ويتطلب حجم الأزمة من الجمعية العامة استجابة قوية وفعَّالة. ولهذا السبب انضمت نيوزيلندا إلى مقدمي مشروع القرار A/ES-11/L.2، الذي عرضته أوكرانيا صباح اليوم. ونرحب بإبراز أثر الصراع على النساء والأطفال. ونرحب أيضا بكون مشروع القرار يحدد بوضوح غزو روسيا بوصفه سببا للارتفاع الحاد في الاحتياجات الإنسانية. وهذه حقيقة. لقد تجاهلت روسيا القانون الدولي عندما غزت أوكرانيا. إن روسيا تنتهك القانون الإنساني الدولي كل يوم يستمر فيه الصراع. فالمدنيون ليسوا أهدافا؛ والبنية التحتية المدنية ليست هدفا؛ والمرافق الطبية والعاملون الطبيون ليسوا أهدافا مشروعة. وإن الذخائر العنقودية والأسلحة الكيميائية محظور استعمالها. إن التهديدات باستخدام الأسلحة النووية تستحق الشجب من الناحية الأخلاقية. وتتقاسم بيلاروسيا، شريكة روسيا، المسؤولية عن هذه الأزمة الإنسانية.

نشيد بمن سارعوا إلى تقديم الدعم الإنساني. المنظمات الإنسانية الأوكرانية والدولية تقدم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة. وقد رحب جيران أوكرانيا بسخاء بملايين المدنيين الذين أُجبروا على الفرار.

وسرعان ما زادت منظومة الأمم المتحدة من استجابتها. وتساعد أوتارا/نيوزيلندا في الجهود الإنسانية الدولية. وقد قدمنا مساهمة أولية بقيمة ٦ ملايين دولار للاستجابة الإنسانية ونتوقع تقديم المزيد. ولكن يساورنا القلق إزاء حقيقة أن أعمال روسيا تضع ضغطا على نظام العمل الإنساني العالمي إلى أقصى الحدود. ويجري تحويل الموارد والاهتمام عن الأزمات الأخرى. إن اختيار روسيا – ونعم، فقد كان اختيارا – غزو أوكرانيا يتردد صداه إلى ما هو أبعد من المنطقة المباشرة. فيجري بالفعل تعطيل إنتاج وتوزيع المواد الغذائية الأساسية، مما يؤدي إلى ضغوط شديدة على البلدان التي هي أصلا على حافة الهاوية. وسيؤدي ارتفاع أسعار الأغذية والوقود والأسمدة إلى تفاقم الأوضاع الهشة أصلا. فينبغي ألا يسمح لأي بلد – كبيرا كان أم صغيرا، يتمتع بحق النقض أو بدونه – بالتصرف من دون عقاب عندما ينتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني. وتمثل أعمال الرئيس بوتين انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. فيجب مساءلة روسيا.

ونيوزيلندا، بوصفها مؤيدا قديما للسلام والمصالحة، تدعو روسيا إلى العمل بما يتسق مع التزاماتها الدولية وإلى أن تخفف سريعا من حدة النزاع بوقف العمليات العسكرية في أوكرانيا واتخاذ جميع الخطوات الممكنة لحماية المدنيين، وإتاحة إمكانية الوصول للجهات الفاعلة في المجال الإنساني وضمانات السلامة التي يحتاجون إليها وإلى الانخراط بإخلاص في مفاوضات دبلوماسية كسبيل لحل النزاع. وفي نهاية المطاف، لن تحل الحالة الإنسانية الخطيرة في أوكرانيا وحولها إلا بالوقف الكامل للأعمال القتالية. وتحض نيوزيلندا الدول الأعضاء على العمل معا والتصويت مؤيدة مشروع القرار المتعلق بالعواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا لإظهار ما نمثله كمجتمع – مجتمع الأمم المتحدة.

السيد كولهانيك (الجمهورية التشيكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد الجمهورية التشيكية البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

لا توجد كلمات تقريبا لوصف الحالة الإنسانية المتردية في أوكرانيا هذه الأيام. فهي ببساطة أكثر من مروعة. إن سلوك روسيا الوحشي في حربها، في تجاهل صارخ لجميع المعايير الدولية والقانون الدولي الإنساني التي يمكن تصورها، أدى إلى معاناة لا توصف للمدنيين الأبرياء وتدمير واسع النطاق للبنية التحتية المدنية. فالصواريخ والقنابل الروسية تصيب بانتظام مواقع مدنية، بما في ذلك المباني السكنية والمستشفيات والمدارس. وقصف روسيا العشوائي للمدن، بما في ذلك كييف وخاركيف، ليس له منطق عسكري سوى منطق ترويع السكان المدنيين. ففي ٥ و ٦ آذار/مارس، قصفت روسيا ممرات إنسانية في ماريوبول بينما كان المدنيون يحاولون استخدامها. وفي ١٦ آذار/مارس، قصفت روسيا ودمرت مسرحا في ماريوبول، كان يستخدم ملجأ من الغارات الجوية، من قبل مئات الأشخاص، معظمهم من النساء والأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، في وقت سابق من هذا الشهر، أسفرت الهجمات الصاروخية على وسط مدينة خاركيف عن مقتل ما لا يقل عن ١٠ مدنيين وتدمير ميدان الحرية الرئيسي، بما في ذلك مبنى الإدارة الإقليمية في خاركيف والقنصلية التشيكية الفخرية.

إن معاناة المدنيين في مدينة ماريوبول المحاصرة ذات أبعاد تاريخية. فقد منع الحصار الروسي للمدينة إمدادات الطوارئ من الوصول إلى المحتاجين وألحق أضرارا بالبنية التحتية للطاقة والمياه. والأشخاص المحاصرون هناك، بمن فيهم كبار السن والأطفال، غير قادرين على المغادرة. وفي كثير من الحالات، يعانون من شدة البرد ولا يمكنهم الحصول على الغذاء أو المياه النظيفة. وفي المناطق المحتلة من أوكرانيا، يستخدم الجنود الروس القوة ضد المدنيين المحليين العزل الذين يرغبون فقط في إسماع أصواتهم ضد المحتلين الروس.

ويمكنني أن أستمر في إعطاء أمثلة على جميع الفظائع والانتهاكات التي لا تعد ولا تحصى للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبتها القوات المسلحة الروسية. ولكنني أود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى أهم حقيقة هنا، وهي أن روسيا طرف في اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولها الإضافي الأول، وهي ملزمة أيضا بالقانون الدولي العرفي. فيجب على روسيا أن تحترم التزاماتها الدولية وأن تحترم جميع القواعد الملزمة

القائمة، بما في ذلك الالتزام بحماية المدنيين والأعيان المدنية والبنية التحتية. ويتعين على روسيا ضمان سلامة المستشفيات والعاملين في المجال الطبي. كما لا يوجد عذر لتعمد حجب إمدادات الإغاثة. فمن الضروري أن تحترم روسيا العاملين في المجال الإنساني وتحميهم، وأن تسمح بعمل المنظمات الإنسانية وتسهله، بما في ذلك المرور الآمن للقوافل الإنسانية، وأن تتيح إقامة ممرات إنسانية آمنة للمدنيين.

ونشيد بالعاملين في المجال الإنساني في الميدان ونحييهم. ولذلك لا يمكننا أن نشدد بما فيه الكفاية على الأهمية القصوى لمراعاة قواعد القانون الدولي الإنساني في هذا النزاع. وأود كذلك أن أشير إلى أن أي انتهاك للقانون الدولي يستتبع المسؤولية بموجب القانون الجنائي الدولي. فمن المناسب تماما أن بدأت المحكمة الجنائية الدولية تحقيقها في الحالة في أوكرانيا. والإفلات من العقاب على الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك جرائم الحرب، أمر غير مقبول.

فبسبب العدوان العسكري الروسي، أصبحت الحالة الإنسانية في أوكرانيا حرجة بشكل متزايد. والاحتياجات الإنسانية للمدنيين ملحة، وقدرتنا على إيصال المساعدة الإنسانية معقدة ومحدودة للغاية. فملايين الأشخاص يفرون من أوكرانيا، الأمر الذي يضع البلدان المجاورة تحت ضغط هائل. وبالنظر إلى التحديات الإنسانية الهائلة، فإننا نؤيد استجابة أكثر شمولا للحالة الإنسانية الراهنة وحالة اللاجئين.

وفي كل هذه المعاناة والدمار، هناك بصيص أمل نادر. إنه موجة التضامن التي أظهرها جيران أوكرانيا، ورحبوا بأذرع مفتوحة بكل الفارين من أوكرانيا التي مزقتها الحرب. وبلدي، الجمهورية التشيكية، يعتبر نفسه باعتزاز من بينها. وتقف الجمهورية التشيكية وشعبها جنبا إلى جنب مع أوكرانيا، وقد قدمنا مستوى غير مسبوق من الدعم. وقد رحب شعب الجمهورية التشيكية بأكثر من ٢٧٠ ٠٠٠ لاجئ من أوكرانيا ووفرت لهم المأوى. وقد حصل حوالي ٢٥٠ ٠٠٠ بالفعل على وضع تأشيرة خاص يتيح لهم الحصول على الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية وسوق العمل. وما فتئت الجمهورية التشيكية تقدم المساعدة الإنسانية والإنمائية إلى أوكرانيا باستمرار منذ عام ٢٠١٤، وسنواصل القيام بذلك.

وفي ضوء كل ما قلته، ترحب الجمهورية التشيكية بمشروع القرار A/ES-11/L.2، بشأن الآثار الإنسانية للعدوان على أوكرانيا، وستصوت لصالح اعتماده.

والحقائق واضحة. يعاني الناس في أوكرانيا لأن روسيا اختارت أن تشن حربا وحشية في انتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، مما زاد من تقويض الأمن والاستقرار الدوليين. لا يمكننا أن نتخفى من الحقيقة البسيطة بالنسبة لمن فعل ماذا. الأوكرانيون يدافعون عن وطنهم بينما تُحرق منازلهم وتقتل النساء والأطفال وكبار السن أو يجبرون على الفرار. علينا أن نواجه الحقيقة التي لا يمكن إنكارها وهي أن العدوان الروسي تسبب في معاناة لا توصف. وعلاوة على ذلك، لا تزال الحرب تخلف آثارا متتالية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من خلال زيادة انعدام الأمن الغذائي والارتفاع الشديد في أسعار الطاقة. وأود أن أحث الأعضاء على التصويت لصالح مشروع القرار من أجل اتخاذ موقف ضد كل أعمال العنف والمعاناة التي لا معنى لها. يرجى التصويت بنعم وتوجيه رسالة واضحة مفادها أن الأرواح البشرية لها قيمتها وأنه لا ينبغي استهداف المدنيين.

واسمحوا لي أن أوضح نقطة إضافية – ففي نهاية المطاف، هذه ليست مسألة معقدة. إذ بينما نحاول تجاوز تعقيدات القانون الدولي الإنساني وصعوبات إنشاء ممرات إنسانية، يمكن لرجل واحد أن ينهي كل المعاناة وسفك الدماء بنفس السهولة التي بدأ بها كل شيء. على روسيا أن تسحب جميع قواتها وأن تترك الأوكرانيين يعيشون حياتهم. دع الأطفال يعودون إلى فصولهم الدراسية. أعط السلام فرصة من جديد. إن تصويتنا اليوم يتعلق أساسا بالتعبير عن الضمير العالمي وفهم أن كل المعاناة وسفك الدماء ينبغي أن تنتهي إلى الأبد.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): مرة أخرى، يشهد هذا المنبر الدولي الهام استغلالا لمسائل حقوق الإنسان لخلق حالة من الاستقطاب والتسييس واستخدامها لخدمة المصالح السياسية للبعض

عبر لجوء عدد من الدول للخلط بين المسائل المتصلة بالتعامل مع الأزمة الإنسانية في أوكرانيا ومواقفها السياسية المعادية للاتحاد الروسي.

إن اللجوء إلى طلب استئناف هذه الدورة الاستثنائية الطارئة وتقديم مشروع القرار الفرنسي المكسيكي (A/ES-11/L.2) أمام الجمعية العامة – والذي تم الشروع في تقديمه أولا أمام مجلس الأمن وبدون إجراء التصويت عليه في المجلس – دليل واضح على عدم اهتمام هاتين الدولتين بالتركيز على معالجة المسائل الإنسانية في أوكرانيا، بل تمرير مواقف سياسية عدائية للاتحاد الروسي من خلال رسم صورة خاطئة ذات بعد واحد. وفدي يقدر حرص وفد جنوب أفريقيا على تقديم مشروع قرار يركز على الجانب الإنساني فقط (A/ES-11/L.3)، والذي يمثل نهجا بناء نشجع جميع الدول الأعضاء على النظر فيه بموضوعية.

وفدي يشاطر جميع الدول الأعضاء الحرص على ضمان الحفاظ على حقوق الإنسان وأهمية تقديم المساعدة الإنسانية الضرورية لجميع مناطق الأزمات، لكنه في نفس الوقت يرفض أي تسييس للمسائل الإنسانية، ويحرص على ضمان تنفيذ العمليات الإنسانية وفقا لمبدأي الحياد وعدم التمييز. إذ أن بلدي، سوريا، عانى على مدى السنوات العشر الماضية، ولا يزال يعاني من تسييس صارخ وتلاعب مفضوح ونفاق لا مثيل له في التعامل مع القضايا الإنسانية التي واجهها.

وفدي يثمن جهود الاتحاد الروسي للتعامل مع الجانب الإنساني خلال العملية الخاصة التي يقوم بها في أوكرانيا، وتقديمه المساعدة الإنسانية بمختلف أشكالها للمدنيين الواقعين تحت الحصار في عدد من المدن الأوكرانية والذين يتم استغلالهم كدروع بشرية، وقيامه بتأمين عدد من المعابر الإنسانية وضمان مرور المدنيين بشكل آمن إلى المقاصد التي يبتغونها دون أي تمييز.

ختاما، يشدد وفدي أيضا على إيلاء الدول التي تدعي الحرص على حقوق الإنسان الاهتمام المتساوي لكافة النازحين والمهجرين داخل أوكرانيا وخارجها، وتوفير وصول إنساني سريع وآمن، بما في ذلك الأجانب المتواجدين في أوكرانيا، وتسهيل عودتهم إلى بلدانهم الأصلية دون تأخير أو تمييز.

السيد غفور (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل ثلاثة أسابيع تحديدا، في ٢ آذار/مارس، صوتت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة مؤيدة للقرار ES-11/1، الذي يندد بعدوان روسيا على أوكرانيا (انظر A/ES-11/PV.5). وهذا القرار، الذي أيدته سنغافورة، أوضح موقف المجتمع الدولي بشأن حرمة سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وطالب القرار أيضا الاتحاد الروسي بالكف فورا عن استخدام القوة ضد أوكرانيا وسحب جميع قواته العسكرية من أوكرانيا بالكامل وبدون شروط. وقد حان الوقت لتنفيذه الآن.

كما حث القرار الذي اتخذناه قبل ثلاثة أسابيع على إيجاد حل سلمي فوري للصراع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، مشددا على ضرورة امتثال جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ولا تزال أحكام القرار سارية المفعول، بل أصبحت أكثر أهمية الآن في سياق الأزمة الإنسانية التي تتكشف في أوكرانيا. وندعو إلى التنفيذ الكامل والعاجل للقرار الذي اعتمدناه بالفعل.

ويساور سنغافورة قلق بالغ إزاء استمرار وتصاعد العنف والهجمات التي تشنها القوات العسكرية الروسية على المدن الأوكرانية والمدنيين والهياكل الأساسية المدنية مثل المدارس والمستشفيات. ونشعر بحزن وألم عميقين إزاء التقارير التي تفيد بتزايد أعداد الضحايا المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين. وندعو الاتحاد الروسي إلى وقف عمليته العسكرية الهجومية فورا ومواصلة المشاركة في المفاوضات مع أوكرانيا، والعمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقرار الذي اعتمدناه قبل ثلاثة أسابيع.

ويجب وقف الأزمة الإنسانية التي تتكشف في أوكرانيا فورا. وينبغي أن تكون أولوية المجتمع الدولي الآن كفالة الوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية حتى يمكن تقديم المعونة الإنسانية المنقذة للحياة والمساعدة على أرض الواقع لجميع المحتاجين. وفي ذلك الصدد، تثني سنغافورة على جهود الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات

مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تعمل بلا كلل على أرض الواقع على الرغم من الظروف الصعبة الخطيرة والمهددة للحياة. وندعو إلى إتاحة وصول آمن ودون عوائق للمساعدة الإنسانية إلى أوكرانيا وجميع المحتاجين.

وتؤكد سنغافورة من جديد دعمها الكامل لسيادة جميع البلدان واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية، بما فيها أوكرانيا، ونحث على مواصلة الجهود الدبلوماسية من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع يمكن أن يضع حدا للأزمة الإنسانية الخطيرة التي نشهدها حاليا في أوكرانيا.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب المملكة المتحدة باستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة بشأن الأزمة في أوكرانيا. ومنذ أن اجتمعت الجمعية العامة آخر مرة، قبل ما يزيد قليلا على ثلاثة أسابيع (انظر A/ES-11/PV.6)، تسببت حرب روسيا المتعمدة وغير المبررة في أوكرانيا في كارثة إنسانية. وفر من أوكرانيا أكثر من ٣ ملايين لاجئ، من بينهم ١,٥ مليون طفل. وشُرد ٦,٥ ملايين شخص آخر من منازلهم داخل أوكرانيا. ويحتاج أكثر من ١٢ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية، وتدفع بلدان أخرى كثيرة ثمنا باهظا، كما سمعنا من الأمين العام أمس. وتلوح في الأفق أزمة عالمية في الغذاء والطاقة والاقتصاد، الأمر الذي يخاطر، إلى جانب جائحة مرض فيروس كورونا، بزيادة تقويض أهداف التنمية المستدامة وخلق كارثة إنسانية أوسع نطاقا.

إن حرب الرئيس بوتين على الشعب الأوكراني هي السبب الوحيد لتلك الأزمة. القنابل تسقط على الأطفال الخائفين. وماريوبول تحت حصار من حصارات العصور الوسطى. وظلت الأسر البريئة بدون طعام وماء وكهرباء لعدة أيام. وقد استهدفت الهياكل الأساسية المدنية الأساسية منذ البداية، حيث شنت ٦٢ هجوما على مرافق الرعاية الصحية، كما أكدت منظمة الصحة العالمية. وتقوم المملكة المتحدة بدورها في دعم الحكومة الأوكرانية وشعبها، فضلا عن جيرانها. لقد تبرعنا بأكثر من ٤٠٠ مليون جنيه استرليني كمساعدات للضروريات والمعدات الطبية.

ويتطلع شعب أوكرانيا إلى الأمم المتحدة للحصول على المساعدة الإنسانية، وإنهاء الحرب، والدفاع عن مبدأ السلامة الإقليمية وميثاق الأمم المتحدة. ويمكننا أن نبعث رسالة موحدة. ويمكننا مساعدة شعب أوكرانيا. وبوسعنا أن ندين الغزو الروسي وأن نعزز المبادئ التأسيسية التي بنيت عليها الأمم المتحدة. ويمكننا أن نؤيد مشروع القرار A/ES-11/L.2، الذي يؤيده وشاركت في تقديمه بالفعل ٨٦ دولة من جميع مناطق العالم. وستصوت المملكة المتحدة مؤيدة لأوكرانيا، ونحث الآخرين على أن يحذوا حذونا.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بترديد نداء الأمين العام إلى الاتحاد الروسي أمس. كم مدينة أخرى على غرار مدينة ماريوبول يجب تدميرها؟ إن استمرار الحرب في أوكرانيا أمر غير مقبول أخلاقيا، ولا يمكن الدفاع عنه سياسيا، ولا معنى له عسكريا. لقد حان الوقت لإنهاء هذه الحرب العَبَثِيّة.

السيد دي ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): تدعو فرنسا الاتحاد الروسي إلى وضع حد لعدوانه على أوكرانيا، الذي ما فتئ يقتل المدنيين طوال الشهر الماضي، بمن فيهم الأطفال والعاملون في القطاع الطبي والصحفيون. وعلى غرار العديد من المدن الأخرى، فإن مدن كييف وماريوبول وميكولاييف تحت الحصار، ويقصفها الجيش الروسي بلا هوادة. إنها مذبحة، والأسوأ لم يأت بعد. وقد أجبر عشرة ملايين أوكراني على الفرار، وأكثر من ٣,٥ ملايين منهم الآن لاجئون في البلدان المجاورة. وتشيد فرنسا بالتضامن الذي أبداه الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية في نقل السلع الأساسية واستقبال اللاجئين. لقد تأثر العالم بأسره بالحرب، التي تزيد من خطر انعدام الأمن الغذائي والمجاعة في جميع أنحاء العالم. وستكون البلدان النامية أول المتضررين. ولهذا السبب تقترح فرنسا تعزيز التنسيق الدولي لكفالة الإمدادات وبناء القدرة على الصمود.

وتتمثل الأولوية القصوى في الوقف الفوري للأعمال العدائية والاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني. إن حماية المدنيين، ولا سيما أضعفهم، أمر حيوي. ويجب حماية حياة الأطفال وسلامتهم ومستقبلهم.

ويجب حماية الهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس. ولا بد من كفالة وصول المساعدات الإنسانية على وجه الاستعجال. وترحب فرنسا بتعبئة المجتمع الدولي والأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني التي يتعين عليها الاستجابة لاحتياجات الناس في كل منطقة تمر بأزمات، من أفغانستان إلى جنوب السودان، ومن اليمن إلى هايتي.

وعلى مدى ثلاثة أسابيع، قادت فرنسا والمكسيك المناقشات بحسن نية في مجلس الأمن بشأن مشروع قرار يدعو إلى وقف الأعمال القتالية واحترام القانون الدولي الإنساني. ولم تزد الحالة الإنسانية إلا سوءا منذ أن بدأنا، وأعربت دول كثيرة عن استعدادها للمشاركة في تلك الجهود. ذلكم ما حملنا على نقلنا مبادرتنا إلى الجمعية العامة. إن مشروع القرار A/ES-11/L.2، الذي عرضته أوكرانيا صباح اليوم، جاء نتيجة لعملية شاملة، ويكرس توازنا يأخذ في الاعتبار المقترحات المقدمة من البلدان التي تنتمي إلى جميع المناطق الإقليمية. وثمة حاجة ملحة إلى العمل من أجل التوصل إلى وقف فوري للأعمال القتالية، وهو السبيل الوحيد لحماية الناس. لن يخرج أحد منتصرا من هذه الحرب، ولن يحول دون وقوع المزيد من الخسارة إلا إنهاء الهجوم الروسي الذي يمكن أن يحقق ذلك.

يجب أن تواصل الجمعية العامة الاضطلاع بمسؤولياتها، كما فعلت في ٢ آذار/مارس. ويجب أن نجعل روسيا تصغي إلى صوت العقل، وأن تنبذ استخدام القوة، وأن تحترم ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف، وأن تحمي المدنيين. إن تأييد مشروع القرار الذي بادرت بأخذ زمامه فرنسا والمكسيك والعديد من البلدان الأخرى يعني دعم حماية أضعف الناس بيننا، والتضامن فيما بين الشعوب والطريق المفضي إلى السلام.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استمعنا في هذه الجلسة إلى المتكلم الأخير بشأن هذا البند. سنستمع إلى من تبقى من المتكلمين الساعة ١٣/٠٠ من عصر اليوم في هذه القاعة.

رُفِعتْ الجلسة الساعة ١٣/٠٠.